الأمم المتحدة

A/59/PV.86

# الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٨٦
الأربعاء، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## تأبين صاحب السمو الأمير رينييه الثالث، رئيس الدولة الراحل لإمارة موناكو

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): من واجبي الحزين أن أؤبن رئيس الدولة الراحل لإمارة موناكو، صاحب السمو الأمير رينييه الثالث، الذي وافاه الأجل هذا الصباح، الأربعاء، ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥.

إن صاحب السمو الأمير رينييه الثالث مكّن إمارة موناكو، أثناء فترة حكمه، من أن تعيش في رخاء وأن تنال سمعة دولة عصرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عادت بالفائدة على سكان موناكو، وبذلك اكتسب محبة شعبه واحترام العالم بأسره. كما مثل الأمير رينييه وأكد بثبات ومهارة شخصية إمارة موناكو خلال فترة حكمه، التي دامت ما يقرب من ٥٦ سنة.

إننا ممتنون له على إيمانه العميق بالدبلوماسية المتعددة الأطراف وعلى دعمه لمساعي وأعمال الأمم المتحدة. وإن رؤيته وعزيمته السياسيتين يسرتا تطور موناكو على المسرح الدولي، ومكّنتاها من أن تصبح، في سنة ١٩٩٣، عضوا في الأمم المتحدة.

أرجو من ممثل إمارة موناكو أن ينقل، باسم الجمعية العامة، تعازينا إلى حكومة وشعب إمارة موناكو، وكذلك إلى أسرة صاحب السمو الأمير رينييه الثالث المنكوبة.

أدعو جميع الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت مدة دقيقة حدادا على صاحب السمو الأمير رينييه الثالث.

وقف أعضاء الجمعية العامة دقيقة مع التزام الصمت.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملاوي، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

**السيد شمفامبه** (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أود أن أدلي بملاحظات قليلة في هذه الجلسة عن وفاة الأمير رينييه الثالث.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-29750 (A)
*0529750*

علماء المحيطات وعلماء البيئة والعالم العلمي بأسره يشعرون بعميق الحزن إزاء وفاة الأمير رينييه الثالث، أمير موناكو، الشخصية المهمة في التنمية الدولية، يوم الأربعاء، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونعرف جميعا أن الأمير رينييه الثالث واصل بكفاءة عمل جده، الأمير ألبرت الأول، الذي حققت له اكتشافاته في مجالي علم المحيطات وعلم الحفريات سمعة هائلة في الدوائر العلمية في جميع أنحاء العالم. ومن الأهمية بمكان أن نبرز أن علم المحيطات حقق في منطقة البحر الأبيض المتوسط في الخمسينات تقدما سريعا وحفز اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط على أن تواصل أنشطتها اعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ بتوجيه من الأمير رينييه، بوصفه رئيسا لها.

والأمير رينييه الثالث، بصفته رئيس اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط، شجع تلك الهيئة المهمة على إنشاء لجنة متخصصة لمكافحة التلوث البحري. كما أن قلقه العميق على مسألة البيئة والتلوث البحري أدى أيضا إلى إنشاء المركز العلمي الذي ساهم في الحركة الدولية ''الذرة من أجل السلام''.

وتستحق إنجازاته في تنمية إمارة موناكو الإشادة العالية وكانت مساهمة مفيدة للإنسانية وللتنمية الدولية.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتان الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية.

**السيد بنجو** (بوتان) (تكلم بالفرنسية): نشعر بعميق الحزن على وفاة صاحب السمو الأمير رينييه الثالث، أمير موناكو هذا الصباح. ونشاطر شعب موناكو حزنه على هذه الخسارة الوطنية الفادحة. وسيبقى صاحب السمو في الذاكرة على جهوده الدؤوبة وزعامته القديرة في تحويل موناكو إلى دولة عصرية دينامية.

وبالنيابة عن أعضاء مجموعة الدول الآسيوية، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن مواساتنا القلبية وأعمق مشاعر التعاطف لأعضاء الأسرة الحاكمة ولشعب وحكومة إمارة موناكو.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا، التي ستتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

**السيدة إنتلمن** (إستونيا) (تكلمت بالانكليزية): علمنا بعميق الحزن والأسى بوفاة صاحب السمو الأمير رينييه الثالث، أمير إمارة موناكو. وكان الأمير رينييه زعيما لشعبه وبلده طوال ما يربو على ٥٥ عاما من حكمه. وقد وفّى بواجباته بقوة متميزة حتى النهاية. ونحن نحترم حق الاحترام إخلاصه في خدمة بلده، الذي نال الإعجاب في جميع أنحاء العالم. وكان الأمير رينييه شخصية مرموقة وترك عمله الدؤوب تراثا من الرخاء والاستقرار لبلده. وإننا سنفتقده بحق. ونود أن نتقدم بمشاعر الحنان والمحبة العميقة إلى أسرة الأمير رينييه وشعب موناكو في هذا الوقت العصيب.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ترينيداد وتوباغو الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيد سيلي** (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): تنضم ترينيداد وتوباغو إلى المجتمع الدولي في تقديم التعازي القلبية إلى أسرة صاحب السمو الأمير رينييه الثالث أمير إمارة موناكو وإلى وفدها في الأمم المتحدة لوفاة سموه اليوم، ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

لقد احتفلت موناكو، واحدة من أقدم السلالات بمرور ٧٠٠ عام على حكم أسرة غريمالدي في عام ١٩٩٧. وطيلة ٥٦ عاما انعكست فيها في كل مكان بصمات الأمير رينييه، الذي كان حتى اليوم العاهل الذي خدم أطول فترة في أوروبا.

ويرجع إلى الأمير رينييه الفضل في إضفاء الطابع العصري على الإمارة وجعلها مركزا مزدهرا للأعمال المصرفية والمالية. لقد بادر بانتهاج سياسات جديدة أذنت بفترة من التجديد استهدفت جعل الإمارة دولة عصرية تتطلع إلى المستقبل وتحافظ في الوقت نفسه على تقاليدها. وتركز عمله على توسيع اقتصاد الإمارة بمواصلة جذب الاستثمارات والاعتماد بقدر أقل على المصادر التقليدية للدخل.

وكان الأمير رينييه مدافعا قويا عن التعاون الوثيق فيما بين الأمم وشجع على انتماء موناكو إلى عضوية العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، التي أصبحت عضوا فيها في عام ١٩٩٣. ومثلما نتذكر جميعا، ظلت موناكو مقرا منذ عام ١٩٢١ للمنظمة الهيدروغرافية الدولية – المعروفة سابقا باسم المكتب الهيدروغرافي الدولي.

ويرجع الفضل أيضا إلى الأمير رينييه في إصدار دستور الإمارة الجديد، في عام ١٩٦٢، الذي أدى إلى تشاطر السلطة مع مجلس وطني يتكون من ١٨ عضوا منتخبا.

وتنضم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أسرة الأمير رينييه وإلى حكومة وشعب إمارة موناكو في الاحتفاء بحياة صاحب السمو الأمير رينييه الثالث وفي الحزن على وفاته.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

**السيد ليدن** (السويد) (تكلم بالانكليزية): بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر التعزية والمواساة لأسرة الأمير ولشعب إمارة موناكو بمناسبة وفاة سمو الأمير رينييه الثالث.

إن الأمير رينييه الثالث، الذي ظل على العرش فترة طويلة ناجحة، سوف تظل ذكراه في الأذهان للطريقة الأساسية التي حول بها بلاده. فقد بدأ بإقامة مشاريع البنية التحتية، وعزز من إنشاء الصناعات عالية التقنية، وساهم في تنمية صناعة السياحة على سبيل المثال لا الحصر.

وهناك مناسبة جديرة بالذكر في جهوده لتعزيز دور موناكو في الشؤون الدولية، تتمثل في انضمام الإمارة إلى الأمم المتحدة كدولة عضو عن طريق هذه الجمعية العامة في عام ١٩٩٣. ولذلك، فإن تأبين الأمير اليوم له مغزى عظيم. لقد كان صديقا حقيقيا للأمم المتحدة، ولكننا سنتذكره في المقام الأول بالحب والاحترام الذي سبغه على شعبه وعلى العالم أجمع.

وفي هذا اليوم الذي نشعر فيه بالخسارة الكبيرة، سيبقى الأمير ومن تركهم وراءه في ذاكرتنا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سيتكلم بالنيابة عن البلد المضيف.

**السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة الولايات المتحدة وباسم الشعب الأمريكي، أتقدم بخالص التعازي للأسرة الحاكمة ولشعب إمارة موناكو على وفاة الأمير رينييه الثالث.

إن الأمير رينييه الثالث سنتذكره بوصفه قائدا محبوبا لشعبه وزوجا وأبا مخلصا. وقد تمكّن بمفرده وببصيرة نافذة وتصميم فائق من تحويل إمارة صغيرة إلى مركز تجاري دينامي ومقصد سياحي رائد. وقد تضمنت رؤيته لموناكو المفعمة بالحياة لا زيادة القوة الاقتصادية فحسب، بل أيضا زيادة الحضور على الساحة الدولية. وتضمن ذلك قراره بالسعي من أجل انضمام دولته إلى هذه المنظمة وإلى مجلس أوروبا. ولذلك السبب، نتقدم أيضا بتعازينا إلى زملائنا من موناكو.

لقد كان الأمير رينييه حليفا قويا وصديقا موقرا لأميتي. ويذكره الأمريكيون بكل الحب، لا لصداقته وحسن نواياه تجاه الولايات المتحدة فحسب، بل أيضا لوجود علاقة شخصية خاصة تربطه بهم. إن زواج الأمير من غريس باتريشيا كيلي الأمريكية المولد – الأميرة غريس – ساعده على أن يوجد له ولأسرته مكانة خاصة في قلوبنا.

ونشارك كل من ينعون وفاة ذلك الرجل الحكيم، أمير وهب حياته بنكران الذات لبلده طوال فترة حكمه الطويلة والمتميزة. ونشاطر أسرته وأبناء بلده أحزانهم ونصلي من أجلهم لكي يجدوا العزاء في التركة المنيعة التي خلّفها.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل تركيا، الذي سيتكلم باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

**السيد آيلكن** (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لقد علمنا بعميق الحزن والأسى صباح اليوم بخبر وفاة سمو الأمير رينييه الثالث، حاكم إمارة موناكو. وبصفتي رئيسا لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة، أود أن أعرب، بالنيابة عن دولنا الأعضاء، عن خالص التعازي لأسرة الأمير الراحل ولشعب موناكو، وللزملاء والأصدقاء في بعثة موناكو هنا في نيويورك.

لقد كان سمو الأمير رينييه ذا بصيرة وسياسيا مثاليا ومصلحا مؤمنا بالروح العصرية. وكممثل محترم لبلده كان يُنظر إليه دوما بتقدير عظيم وبحب كبير داخل المجتمع الدولي.

وفي هذه المناسبة المهيبة، أود أن أعرب مرة أخرى عن خالص تعازي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لأسرة الأمير الراحل الثكلى ولشعب موناكو.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل إمارة موناكو.

**السيد بورغيني** (موناكو) (تكلم بالفرنسية): باسم سمو الأمير ألبرت الثاني، أمير موناكو، وبالنيابة عن أسرة الأمير وحكومة وشعب إمارة موناكو، أود أن أتقدم بجزيل الشكر لكم، سيدي الرئيس؛ وللممثلين الدائمين لإستونيا وبوتان وترينيداد وتوباغو والسويد وملاوي، الذين تكلموا جميعا بوصفهم رؤساء لمجموعاتهم الإقليمية؛ وللممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، الذي تكلم بالنيابة عن البلد المضيف؛ وللممثل الدائم لتركيا، الذي تكلم بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، على تكريمهم ذكرى المأسوف عليه أميرنا الراحل، الأمير رينييه الثالث.

إن العواطف التي أثارها رحيل الأمير تتناسب مع الشعبية التي حظي بها طوال ٥٦ عاما من حكمه، لا بين شعب موناكو وسكان الإمارة فحسب، بل أيضا بين الكثير من رؤساء الدول والحكومات ورؤساء المنظمات الدولية ومواطني العالم، بغض النظر عن مواقفهم ومعتقداتهم وأعمارهم.

وفي الإمارة وفي ما يتجاوزها، كان الأمير رينييه الثالث مصدرا لمبادرات مبتكرة ومفيدة، بفضل بصيرته التي مكّنته من أن يوفر زخما هاما لتوسع موناكو منذ السنوات الأولى لحكمه، وأن يضمن بلا كلل أن تتمكن بلادنا من

التكيف مع التحديات الكثيرة التي نشأت منذ توليه الحكم في عام ١٩٤٩.

وعلاوة على ذلك، وفوق كل شيء، أشرف الأمير على تطوير الإمارة في مجال الأمن. ولأنه كان يدرك أهمية الحفاظ على البيئة ونوعية حياتنا، فقد اشترك شخصيا في حماية البيئة الطبيعية، لا سيما في البحر الأبيض المتوسط. وقد شارك بحماس في مؤتمر ريو وأعمال متابعته.

أخيرا، كان سمو الأمير الحاكم رينييه الثالث مصمما بشدة على أن يرى الإمارة وقد اشتركت في جميع الهيئات الدولية الرئيسية، لا سيما الأمم المتحدة، ومؤخرا مجلس أوروبا. وتجدر الإشارة هنا إلى الأهمية الكبيرة التي أولاها الأمير رينييه لانضمام بلاده إلى منظمتنا. ولأنه شارك في الحرب العالمية الثانية، فقد كان مقتنعا بالدور الحاسم والمركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام في جميع أنحاء العالم.

وبعد أن نجح الأمير في إقرار دستور جديد في عام ١٩٦٢، سعى إلى تعديله في عام ٢٠٠٢ بتعزيز جميع الجوانب التي تؤكد على سيادة القانون. وقد كان التقدم المحرز في مجالات حقوق الإنسان والتعاون الإنساني الدولي والحماية العالمية للأطفال من الإيذاء الجنسي جانبا هاما من أعمال الأمير طوال حياته. وسأكون مقصرا إن لم أنوه أيضا بما قام به من أعمال تأييدا للتضامن مع أضعف المستضعفين.

لقد كان يُشار دائما إلى الأمير رينييه الثالث على أنه ”الأمير البنّاء“، وهذه ليست فقط إشارة إلى التحول الحضري لموناكو، التي توسعت مساحتها سلميا عن طريق استصلاح أراض من البحر، ولكن أيضا وفوق كل شيء لبناء بلاده على أساسات دائمة راسخة من القيم الأخلاقية والقانون والعدالة – القيم التي يعتنقها أيضا خليفته، الأمير ألبرت الثاني.

ولذلك، فقد كان من دواعي حزننا البالغ، ولكن مع امتناننا الهائل في الوقت نفسه لأعماله، أن علم أبناء شعب موناكو برحيل أميرهم. ومع ذلك، ولثقتهم بمستقبلهم، فإنهم يؤازرون الأمير ألبرت الثاني مؤازرة تامة.

**البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال** (تابع)

**التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما**

**متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية**

**تقرير الأمين العام (A/59/2005)**

**السيد أكرم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، باسم باكستان، بالتعبير عن تعازينا الخالصة لرحيل البابا يوحنا بولس الثاني، ووفاة صاحب السمو الأمير رينييه الثالث حاكم إمارة موناكو.

السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام. ونود أن نعبر عن إعجابنا بالطريقة التي توجهون بها العملية التحضيرية للحدث الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقديم التقرير الأخير للجمعية العامة، المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005).

إن باكستان تؤيد البيان الذي أدلت به ماليزيا، بصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلت به جامايكا، بصفتها رئيسة مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إننا نبدأ اليوم المرحلة الثانية من العملية التحضيرية للحدث الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر. وقد قمنا في المرحلة الأولى بالتعبير عن مواقفنا بشأن مسائل السلم والأمن

والتنمية في معرض الرد على تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، وتقرير مشروع الألفية. وبين أيدينا الآن تقرير الأمين العام الذي انتظرناه طويلا. وفي هذه المناقشة، وفي الاجتماعات اللاحقة التي حددتموها في خارطة الطريق التي وضعتموها، سيتعين علينا أن نعيد التأكيد من جديد على العديد من الآراء والمواقف التي تم التعبير عنها في مناقشاتنا غير الرسمية السابقة، لا سيما، كما لاحظ كل من رئيس حركة عدم الانحياز ورئيس مجموعة الـ ٧٧، أن الكثير من الآراء لم تجد انعكاسا لها في تقرير الأمين العام.

لقد قيل الكثير عن الحقيقة التي لا تحتاج إلى توضيح بأن السلم والتنمية يرتبطان بعلاقة تكافل متبادلة. وعلينا أن نتذكر أن العبارة الكاملة من الميثاق التي اقتُبس منها في عنوان تقرير الأمين العام هي: ''الرقي الاجتماعي ... [ورفع] مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح''. وفي حقيقة الأمر، فإن مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر قد صمم أساسا لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، فإن القصور الأكبر في تقرير الأمين العام ربما كان إخفاقه في أن يحدد بوضوح خطة عمل لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها، واكتفاءه بتأييد التوصيات المرحب بها، الواردة في تقرير مشروع الألفية، أو تقرير ساكس، والداعية إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف أعباء الديون، وإعطاء حق الوصول إلى الأسواق لأكثر البلدان فقرا، وتنفيذ بعض مشاريع ''المكاسب السريعة''. وسوف يكون مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر فاشلا، من وجهة نظرنا، إن لم يتضمن التزامات واضحة بما يلي على الأقل.

ينبغي أن يتضمن مؤتمر القمة التزاما بإنشاء نظام تجاري دولي منصف يعتمد منحى إنمائيا. ولا يمكن لقادة مؤتمر القمة أن يتركوا هذا الأمر للمفاوضين في منظمة التجارة العالمية.

وينبغي لمؤتمر القمة أن يتضمن التزامات بإجراء تغييرات تجعل النظام المالي الدولي والإدارة الاقتصادية أكثر إنصافا ودعما للأهداف الإنمائية.

كما ينبغي لمؤتمر القمة أن يتصدى للمشاكل المزمنة المتصلة بالسلع وأن يعزز التدابير من أجل توسيع العمالة العالمية.

وفي مجال السلم والأمن، فإن تقرير الأمين العام لم يؤيد فحسب، بل إنه شدّد على مفهوم للأمن الجماعي ينظر إليه على أنه إحدى أدوات القمع والتدخل بدلا من كونه أداة للتعاون والوئام العالميين اللذين يمثلان الروح الكامنة في ميثاق الأمم المتحدة. وهو يقر بالتركيز غير الواجب للسلطة في مجلس الأمن. وهذا المفهوم سيفضي إلى إضفاء الشرعية وترسيخ اللامساواة السائدة فيما يتصل بالأمن والسلطة والثروة التي يتسم بها عصرنا، وهذا الأمر يجب على الأمم المتحدة أن تكرس نفسها لعلاجه.

إن توصيات التقرير المتعلقة باستخدام القوة وبالمادتين ٤٢ و ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تقدم مثالا واضحا على هذه النقطة. ووفقا للميثاق، فإن المقصد الرئيسي للأمم المتحدة هو منع استخدام القوة والتدخل العسكري وليس تيسيرهما. ومع ذلك، فإن التقرير يحدد بوضوح ما يسمى بمعايير التخويل باستخدام القوة، وهي معايير ذاتية ويمكن إساءة استخدامها، في أغلب الأحيان من جانب الدول القوية من الدول الضعيفة. وفضلا عن ذلك، وبالرغم من تحذير الفريق الرفيع المستوى من إعادة تفسير المادة ٥١ من الميثاق، فإن تحليل التقرير وتوصياته تفتح الباب أمام استخدام القوة بصورة إجهاضية أو حتى وقائية.

إن الإقرار بما يسمى ”المسؤولية عن الحماية“ سوف تقود الأمم المتحدة إلى مسار التدخل نفسه. وإن الدول الكبرى والقوية، وليس الدول الصغيرة والضعيفة، هي التي ستقرر أين ومتى يتم التدخل لحماية الناس المعرضين للخطر. إن القانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي، يقدم أساسا لتدخل المجتمع الدولي لحماية الشعوب الخاضعة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية. وفي رواندا وسربرينيتشا، وغيرها، كان فشل الإرادة السياسية هو الذي منع اتخاذ إجراءات وليس غياب مذهب التدخل.

إن باكستان تقف في طليعة الحرب ضد الإرهاب. ونحن نرحب باستكمال اتفاقية ضد الإرهاب النووي. وقد اتفقنا على أن هناك حاجة إلى استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، ولكن هذه الاستراتيجية يجب أن تكون واضحة ومنصفة وواقعية. ويمكن للجميع أن يتفقوا على أن العنف العشوائي ضد المدنيين الأبرياء يمثل إرهابا، ويجب أن يعتبر كذلك سواء ارتكبته أطراف فاعلة غير حكومية أو أطراف تمثل الدول. وبالطبع فإن تصنيف المدنيين لا يتضمن القوات المسلحة التي تقوم بقمع الشعوب أو احتلالها، وأعمال الإرهاب الفردية بحد ذاتها لا يمكن أن تلغي شرعية حركات تقرير المصير والتحرر الوطني المشروعة. ولا يمكن للأسباب الجذرية للإرهاب، بما فيها الاحتلال الأجنبي، وإنكار حق تقرير المصير، والمظالم السياسية والاقتصادية أن يتم تجاهلها في أية استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب.

أما التوصيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل فإنها جزئية وغير كاملة. وتظل الأولوية الأولى هي تحقيق نزع السلاح النووي والحظر الفعال لجميع أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها. ويجب تعزيز عدم الانتشار بالتوازي مع نزع السلاح. وتحديد الأسلحة – العالمي والإقليمي – أساسي لتوفير أمن متساو لجميع الدول.

وتوجد أيضا بعض الإسقاطات في التقرير. فهو لا يتناول على نحو كامل أهم التهديدات الحالية للسلام الناجمة عن الاحتلال الأجنبي، ومنع الشعوب من ممارسة حق تقرير المصير، والمنازعات الإقليمية، وسياسات التدخل، والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية وغير التقليدية التي تزداد فتكا. ولا يتناول التقرير أيضا العلاقة المتوترة بين الإسلام والغرب.

وبينما نبحث عن ”رغبة في تحقيق أبعد الإصلاحات أثرا في تاريخ الأمم المتحدة“ – مثلما يرد في الفقرة ٢ من التقرير – لا يركز التقرير تركيزا كاملا على الاستفادة من أوجه القوة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة وهي توسيع دور الجمعية العامة في إبرام المعاهدات؛ وتمكين النظام القضائي الدولي، وخاصة محكمة العدل الدولية؛ والمجال الكبير لاتخاذ إجراءات، بموجب الفصل السادس، من أجل التسوية السلمية للنزاعات؛ وقدرة الأمم المتحدة على تنسيق المساعدة الدولية الإنمائية وعلى توفير الغوث الإنساني.

ونتفق على أنه من الأساسي تكييف وتعديل الهياكل الحكومية الدولية فضلا عن هيكل الأمانة العامة التابعة للأمم المتحدة إزاء الحقائق والتحديات والفرص في عصرنا.

ويجب استعادة سلطة ودور الجمعية العامة بموجب الميثاق. ويمكن لترشيد جدول أعمال الجمعية وأساليب عملها أن يساعد في تلك العملية. ولكن القضية الرئيسية هي اتخاذ قرار سياسي بوقف وعكس مسار تدخل مجلس الأمن في وظائف الجمعية العامة ومهامها.

وقد فات كذلك زمن اتخاذ تدابير ملائمة لتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي – بوصفه الجهاز الرئيسي للسياسة والتنسيق في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. ويعمل بعضنا لتحقيق ذلك. وإذا كنا نتوخى إجراء تعديلات على الميثاق، ينبغي أن ننظر في إجراء تغيير – جعل قرارات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملزمة للدول الأعضاء، شأنها في ذلك شأن قرارات مجلس الأمن.

ونؤيد الاقتراح بإنشاء لجنة جديدة لبناء السلام. وينبغي أن تعطى لها ولاية التعامل مع جميع مراحل الصراعات المعقدة مثل منع الصراع وإدارته وبناء السلام بعد الصراع. وينبغي أن تنشئها الجمعية العامة وأن تقدم تقاريرها إلى كل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يكون دورها استشاري الطابع. وينبغي أن تضم عضويتها جميع الأطراف الرئيسية المعنية بأزمات محددة.

ويبدو أن الاقتراح بإنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان إجابة مناقضة لمعالجة المشاكل المعقدة والخلافية المتعلقة بنهج الأمم المتحدة إزاء حقوق الإنسان. ونحن نرى أنه سيكون من الصعب تنفيذ هذا الاقتراح. ومع ذلك، هناك سبل أبسط وأكثر فعالية يمكن عن طريقها أن تنظر الأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتتخذ فيها إجراءات على نحو أكثر فعالية وإنصافا. ويأمل وفد بلدي أن يقدم بعض المقترحات بهذا الشأن أثناء مناقشاتنا في إطار المجموعة ذات الصلة.

ومما يدعو إلى القلق أن الاختلافات العميقة لا تزال قائمة إزاء مسألة إصلاح مجلس الأمن فهي تهدد بأن تطغى على خطة الإصلاح برمتها. وإذا طرح للتصويت نمط متحيز يعبر عن طموحات بعض الدول القوية، مثلما أوضحَت، يمكن أن يخرج ذلك عملية إصلاح الأمم المتحدة بأسرها عن مسارها. وسيكون من الحكمة تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن ببناء توافق عام في الآراء بشأن نموذج يراعي المصالح والتطلعات المشروعة لجميع الدول، ويعبر عن الحقائق العالمية الراهنة، ويعزز الصفة التمثيلية لمجلس الأمن وفعاليته.

وتسعى مجموعة من البلدان ذات الآراء المتماثلة إلى تضافر جهودها لتعزيز مثل هذا التوافق. وتستحق هذه الجهود تأييد جميع الدول الأعضاء والأمين العام ورئيس الجمعية العامة.

ومن الواضح أيضا أن التعديلات في سياسات ومؤسسات الأمم المتحدة ستتطلب إجراء تعديلات في الأمانة العامة. ويجب أن تنتظر هذه التعديلات القرارات الحكومية الدولية، وألا تسبقها. وبينما الكثير من الانتقادات التي وردت مؤخرا في وسائط الإعلام ضد الأمم المتحدة والأمين العام غير منصف وغير مبني على معلومات، هناك عدة تحسينات يمكن، بل ويجب إجراؤها لتحسين كفاءة وفعالية الأمانة العامة. وسيقدم وفد بلدي بعض الاقتراحات الملموسة في المستقبل القريب، بما في ذلك مقترحات بشأن السياسات المتعلقة بالموظفين والعرض على الموظفين ترك الخدمة مقابل تعويضات، وتوظيف الاستشاريين، والمساءلة والكفاءة.

إن نجاح مؤتمر قمة شهر أيلول/سبتمبر سيعتمد بقدر كبير جدا على الوضوح في ما يتعلق بنتيجته والعملية التحضيرية وأسلوب صنع القرار. وتؤيد باكستان إشارتكم، سيدي الرئيس، إلى أننا سنعتمد وثيقة ختامية تعبر عن توافق متوازن في الآراء بشأن جميع القضايا الرئيسية. ونحن لا نحب الانتقائية. ولكننا لا نحصد إلا الثمار الناضجة والجاهزة. فالحصاد المبكر عادة ما يكون حصادا مرا.

سيدي الرئيس، نؤيد أيضا التزامكم بإجراء عملية مفتوحة وشفافة وشاملة استعدادا لمؤتمر القمة. ولا بد أن نؤكد على أن النتيجة يجب أن تكون وثيقة ختامية متفاوض عليها، وليست وثيقة يتم التوصل إليها عن طريق مجرد مشاورات ثنائية أو متعددة.

وأخيرا، من الجلي أيضا أنه، إذا أردنا التوصل إلى ”توافق جديد في الآراء“ للنظام العالمي الجديد ولتنشيط الأمم المتحدة، يجب أن يتم التوصل إلى هذا ”التوافق الجديد

في الآراء'' عن طريق توافق الآراء. ولا يمكن للبعض تخيل أنه يمكنهم إجبار إجراء تصويت على قضايا معينة في حين يصرون على توافق الآراء بشأن قضايا أخرى. وسيؤدي تصويت واحد إلى العديد من التصويتات. ويمكن أن يؤدي إلى نتائج مختلطة يمكن أن تزيد تآكل صورة وأهمية الأمم المتحدة وأن تنشئ نظاما عالميا جديدا يتسم بالتناقض والصراع بدلا من أن يتسم بالتعاون والإجراء الجماعي.

فلنسلك طريق الحكمة. وعلينا ألا نسعى إلى الحلول المتحيزة أو إلى أن نفرض مواعيد نهائية عشوائية. ولنتحد من أجل توافق الآراء. ولنبذل جهدا حقيقيا لجعل الأمم المتحدة تستجيب إلى مصالح وتطلعات جميع شعوب الأمم المتحدة.

**السيد بعلي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب عن عميق تعازينا للمراقب عن الكرسي الرسولي بوفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، رجل قضى حياته في خدمة السلام ومؤيدا للحوار. وأود أيضا أن أعرب للممثل الدائم لموناكو عن أصدق تعازينا بوفاة الأمير رينييه الثالث، الذي ترك أثرا بارزا في تاريخ بلده.

وبينما نؤيد تماما البيانات التي أدلى بها رؤساء المجموعة الأفريقية و حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أدلي بالتعليقات العامة التالية عن تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع''.

أود بادئ ذي بدء أن أشير إلى أن المنظمة تقف الآن أمام مفترق طرق. فمنذ تقديم تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى إلى الأمين العام، تدهورت حالة المنظمة تدهورا كبيرا. لقد حدثت زيادة في عدد الفضائح، مما يؤكد على وجود أوجه ضعف هيكلية خطيرة واختلالات وظيفية ومشاكل إدارية خطيرة داخل الأمانة العامة. وقد شوه هذا صورة ومصداقية المنظمة. لذا فإن المنظمة عليلة جدا، وتتطلب علاجا مناسبا لمرضها. ووفقا لكل المؤشرات، فإن تقرير الأمين العام ليس العلاج المتوقع، وليس بالتأكيد الدواء الشافي من كل الأمراض الذي توقعه البعض، أو الذي يحاول البعض أن يصوره.

إن تقرير الأمين العام، المعروض كوثيقة كاملة مترابطة – نوع من صفقة كبيرة يمكن أن يجد فيها الجميع حلولا لمشاكلهم: التنمية لبلدان الجنوب والأمن لبلدان الشمال وحقوق الإنسان للجميع – يقدم أحيانا حلولا جيدة، لكنه في بعض الأوقات يتركنا في حاجة، عندما لا يخيب ظننا تماما. إن قسم التقرير المعنون ''التحرر من الفاقة'' يتضمن من دون شك عددا من التوصيات حسنة التوجيه. وفيه أيضا اقتراح طال انتظاره، اقتراح نركز عليه جميعنا، وهو وضع جدول زمني للزيادة التدريجية في المساعدة الإنمائية الرسمية، بقصد بلوغ هدف نسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. إن ذلك الاقتراح مرحب به بالطبع. إلا أنني أخشى أن ذلك الاقتراح، بالصيغة المقدم بها، سيعود بالفائدة قبل كل شيء على البلدان التي اعتمدت استراتيجيات لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بوتيرة أسرع، ولكن فائدته ستكون أقل لأفقر البلدان التي تفتقر إلى وسائل تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وبالمثل، فإن فكرة الشروع في مرفق التمويل الدولي في عام ٢٠٠٥ على أساس المساعدة الإنمائية الرسمية اقتراح جيد، ما دام يدعم المساعدة الإنمائية الرسمية ولا يحل محلها. أخيرا، وحسبما اقتُرح في تقرير ساك، فإن تنفيذ ''المكاسب السريعة'' التي تتسم بالفعالية ولا تكون في الوقت ذاته مرهقة بشدة هو أيضا اقتراح لا ينكر أنه جيد جدا ينبغي لنا جميعا تأييده.

أما بعد، فإنني غير مقتنع بالنهج المعتمد في تقرير الأمين العام، كونه يستند فقط إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. إنه بطريقة ما نوع من ''الحد الأدنى للأجور'': محاولة للوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية

لبلدان الجنوب مع التقليل من القضايا الإنمائية وقصرها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا خطأ واضح. لكن الأدهى من ذلك هو حقيقة أن التقرير بينما يشير إلى التنمية المستدامة فإنه يفعل ذلك من خلال منظور البيئة وحده، ويتجاهل بالتالي الجوانب المتصلة بالتنمية والصحة والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير يعد بحق مشكلة من حيث أنه يتناول بشكل سطحي، أو يتجاهل كلية، مشاكل هامة مثل الدين الخارجي – الذي لم يحظ إلا بإشارة وجيزة – والوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرة الوطنية، وتدفقات الاستثمار الخاص المباشر، وعلى وجه الخصوص، إصلاح الهيكل المالي الدولي، أي مؤسسات بريتون وودز. علاوة على ذلك، تنطبق نفس الملاحظات على أفريقيا أيضا. ويشدد التقرير على أهمية أفريقيا، لكنه لا يقدم إلا توصية محددة واحدة تهدف إلى تقديم الدعم الفعال لجهود القارة الإنمائية.

وفيما يتعلق بالقسم المعنون ''التحرر من الخوف'' من التقرير، أود أن أدلي بملاحظة حول موضوع عدم الانتشار ونزع السلاح. رغم أن التقرير يتضمن بعض التوصيات الجيدة، فإننا نجد أن من المؤسف أن النداء الموجه إلى الدول النووية لا يعالج إلا الحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ولا يذكّر بالالتزام المطلق الذي قطعته الدول النووية الخمس في قاعة الجمعية العامة هذه أثناء المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ٢٠٠٠ بالعمل صوب الإزالة التامة لترساناتها النووية.

وفيما يتصل بالوصول إلى التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وتحت ذريعة ''التوتر'' (A/59/2005، الفقرة ٩٩) المحيط بتلك المسألة، يقترح الأمين العام أن تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنظيم سوق المواد الانشطارية – في حين أن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير دعا إلى تخفيض الإمدادات من المواد الانشطارية. وفي الحالتين كلتيهما ستواجه البلدان المعنية قيودا لا مبرر لها لا تنسجم مع معاهدة عدم الانتشار.

وما أدهشنا أكثر مباركة الأمين العام السريعة لمبادرة تمت خارج الأمم المتحدة لم يُحَدد أساسها القانوني وفعاليتها التشغيلية: مبادرة انتشار الأمن. وبالطبع، فإن مباركة الأمين العام لا يمكنها أن تلزم المنظمة أو الدول الأعضاء بها. بل على العكس.

أخيرا، فيما يتعلق بالقلق الذي نتشاطره جميعا فيما يتصل بالتوفر الواسع الانتشار لنظم إيصال القذائف التسيارية العالية الدقة والقذائف المحمولة التي يمكن أن تستخدم لأغراض إرهابية، وأيضا فيما يتصل باقتراح أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بهذا الشأن، إننا نؤمن بأنه، إذا كنا سنأخذ هذا الخطر مأخذ الجد بحق، فإن إناطة المسألة بمجلس الأمن ستضعف الإطار الحكومي الدولي المتعدد الأطراف الحالي وستمنح مجلس الأمن سلطات تشريعية لا يمنحها له الميثاق.

أود الآن أن أتناول قضية الإرهاب. يقترح الأمين العام في تقريره استراتيجية شاملة لمواجهة التهديد تستند إلى خمس ركائز. إننا نجد ذلك الاقتراح مقبولا عموما. إلا أننا نؤمن بأن الحجة المساقة دعما للركيزة الأولى – أي، إقناع الناس بالامتناع عن اللجوء إلى الإرهاب أو تقديم الدعم له – ليست مقنعة جدا، بالنظر إلى أن تقرير الأمين العام حجب كلية الأسباب الكامنة وراء شر الإرهاب وبالتالي الحاجة إلى استئصالها. إننا نؤمن بأنه من أجل حرمان أولئك الذين يستسلمون لإغراء استخدام الإرهاب – سواء كانوا من الدول أو الجماعات أو الأفراد – من أي ذريعة سياسية أو أيديولوجية أو دينية أو غيرها يسعون إليها لتبرير أعمالهم أو لإضفاء الطابع القانوني عليها، فإن علينا ببساطة أن نجد استجابات وحلولا للمشاكل الحقيقية جدا تلك، مثل

الاحتلال الأجنبي والقمع والظلم الاجتماعي وانعدام الحرية والفقر المدقع واليأس والإحباط والتطرف الديني والسياسي، وكلها تهيئ أرضية خصبة يستمد الإرهاب منها قوته.

إن الحلول لتلك المشاكل معروفة: إنهاء الاحتلال الأجنبي؛ وتعزيز العدالة الاجتماعية؛ وإشاعة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؛ وتحسين الظروف المعيشية؛ ومحاربة انعدام المساواة؛ وتطوير ثقافة السلام؛ وتعزيز الحوار بين الأديان والحضارات. إن وضع تعريف للإرهاب بتوافق الآراء سيساعد بالطبع على تعزيز تماسك جبهتنا المشتركة لمحاربة التهديد الإرهابي. وفي ذلك الصدد، ينبغي توضيح أنه، بغض النظر عما يكون الأمين العام قد قاله، فإن الفريق لم يقترح تعريفا للإرهاب، إن لم نقل شيئا عن تطرقه إلى مسائل تتصل بإرهاب الدولة والتمييز بين الإرهاب وكفاح الشعوب المشروع ضد الاحتلال الخارجي. إن الفريق لم يفعل سوى اقتراح بضعة عناصر للتعريف. ويبدو لي أن الحاجة إلى تعريف للإرهاب ستكون أخف إذا ما عالجنا بتصميم، كما قلت قبل لحظات، الأسباب الكامنة وراء الإرهاب.

وفي ما يتعلق بالجزاءات، كنا نود من الأمين العام أن يبدي قدرا أكبر من الحذر. وفي حقيقة الأمر، نعتقد أن الجزاءات ينبغي النظر فيها كمجرد ملاذ أخير، وبعد أن تكون جميع الوسائل السلمية الممكنة لتسوية الصراع قد استنفدت، ويجب أن تكون أهداف هذه الجزاءات محددة بوضوح.

وفي ضوء كل ذلك، نعتقد بأن هذا الفرع من تقرير الأمين العام يحتوي على ثلاثة عيوب رئيسية. أولا، إنه لا يشير إلى أطر أو مبادئ قانونية تنظم الجزاءات، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة؛ ثانيا، إنه لا يحدد إطارا زمنيا؛ ثالثا، إنه لا يذكر الشروط التي ينبغي الوفاء بها لرفع الجزاءات. ونعتقد أن الدعوة إلى تنفيذ المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة كآلية لمساعدة البلدان الثالثة المتضررة بالجزاءات لها ما يبررها وينبغي تعزيزها.

وفي ما يتعلق باستعمال القوة، من الواضح أن الأمين العام يؤيد منطق الفريق الرفيع المستوى إزاء تفسير المادة ٥١ من الميثاق بشأن الدفاع المشروع عن النفس. وأما نحن فلا نتفق مع هذا المنطق. ونعتقد أن صياغة المادة ٥١ ذات طابع تقييدي وأن الحق المشروع في الدفاع عن النفس لا يمكن إذا اللجوء إليه وتطبيقه إلا في حالة العدوان المسلح. وفي الحقيقة، فإن المبدأ وعلم القانون يعلماننا أن المادة ٥١ لا تنطبق إطلاقا على الهجمات الوشيكة. ويبدو لنا أننا نتجه بعيدا عن حظر استعمال القوة ونحو حالة تضفي عليه الشرعية في ظل ظروف معينة.

إن المبادئ المعترف بها للإذن باستخدام القوة قد تبدو شديدة الإغراء ومعقولة تماما. ولكننا نواجه صعوبة مزدوجة في ذلك الصدد. وتتعلق الأولى بالهيئة التي عليها أن توافق على هذه المبادئ. ولا نعتقد أن هيئة لا تمثل كل الدول الأعضاء، كمجلس الأمن، الذي يشرفني أن أخدم فيه، تستطيع أن تؤدي مثل هذا الدور. فهذا يشكل إجراء معياريا وتشريعيا يتجاوز الإطار الصارم لصون السلم والأمن الدوليين. إنه يتطلب هيئة أوسع نطاقا قادرة على صياغة إطار قانوني محدد وتتمتع بتأييد أوسع. والجمعية العامة بالطبع لها مواصفات هذه الهيئة.

وتتعلق الصعوبة الثانية بتنفيذ هذه المبادئ. فمن يستطيع أن يضمن أنه في مواجهة حالة ما، سيتفق أعضاء مجلس الأمن على المعايير الأربعة جميعها، ولن يختلفوا، كما فعلوا في حالة العراق؟ وبعبارة أخرى، فإن اعتماد هذه المبادئ قد لا يحل أية مشكلة، لأن التقييم السياسي لحالة ما من قبل كل عضو من أعضاء مجلس الأمن الدائمين قد يؤدي إلى الطريق المسدود، كما حدث في عام ٢٠٠٣.

وفي ما يتعلق بفرع التقرير المعنون ”حرية العيش في كرامة“، لدينا شكوك حيال الدور الذي من الممكن أن يضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان في مجلس الأمن، من حيث جدوى المقترح الخاص بإنشاء صندوق للديمقراطية، مع أن هذا المفهوم يبدوا جذابا؛ والمبادئ التوجيهية حول المشردين داخليا، لأنها لم تخضع حتى الآن لمفاوضات حكومية دولية؛ وقبل كل شيء ”مسؤولية الحماية“، التي سنجد صعوبة فائقة في تمييزها عن فكرة التدخل الإنساني، التي رفضتها بلدان الجنوب رسميا في العام ١٩٩٩.

وفي ذلك الصدد، أشير إلى أنه لا يوجد أساس قانوني في الميثاق أو في القانون الدولي لحق التدخل أو واجب التدخل. وسيكون من قبيل التسرع أن نعرف ”مسؤولية الحماية“ كقاعدة جديدة تكرس التزاما جماعيا دوليا. ونرى أن هذه المسألة تستحق دراسة معمقة من أجل تحديد آثارها السياسية والقانونية في ما يتصل بمبدأي عدم التدخل واحترام سيادة الدول. وفضلا عن ذلك، فإنه أمر مشروع أن نتساءل عما إذا كانت ”مسؤولية الحماية“ ستسري على جميع دول العالم، أم على مجرد أصغرها وأضعفها.

وفي ما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية، فقد بذلت الجهود من أجل توجيه اهتمام أكبر إلى إصلاح الجمعية العامة، ونحن نرحب بذلك. ولكننا نرى أن التحسينات المقترحة ليست كافية، لا سيما أن الأمين العام، مع الأسف، قد وقع في نفس الشرك الذي وقع فيه الفريق الرفيع المستوى، عندما اقترح بأن يؤتمن مجلس الأمن على مسائل تدخل في اختصاص الجمعية العامة، كترع السلاح على وجه الخصوص، وجوانب قانونية مثل استعمال القوة، الأمر الذي سيؤدي على الفور إلى زيادة عدم التوازن الشديد أصلا بين الهيئتين.

وبالمثل، نرحب بالتدابير المقترحة لتحسين عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونعبر عن امتناننا لذلك. ولكننا نعتقد أن هناك حاجة إلى إصلاحات أكثر جرأة لجعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة رئيسية مستقلة عن الجمعية العامة وليست تابعة لها، كما هو الحال الآن وفقا للميثاق، الذي يقتضي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم تقاريره إلى الجمعية العامة. ومن شأن إصلاح كهذا أن يمكّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاضطلاع بدور أكبر وبصلاحيات أوسع، ومن العمل على نحو أفضل.

ويسعدنا أيضا أن الأمين العام قد راعى بعض الشواغل لدى عدد من الوفود في ما يتعلق بمكان لجنة بناء السلام في داخل المنظمة. إن الاقتراح بإنشاء هذه اللجنة هو اقتراح ممتاز، ولكن ما زالت بعض جوانبه بحاجة إلى إيضاح. وقد فوجئنا أنه في حين اقترح الفريق الرفيع المستوى إنشاء لجنة حقوق إنسان عالمية، اختار الأمين العام أن يقترح مجلسا مصغرا لحقوق الإنسان بدون أن يشرح أسباب ذلك. وصحيح أن اقتراح الفريق قد أثار بعض المقاومة والتساؤلات، خاصة في ما يتصل بخطر الازدواجية مع اللجنة الثالثة، إلا أن بلدان حركة عدم الانحياز كانت مستعدة للعمل مع تلك اللجنة. وإنشاء هذا المجلس الضيق قد يثير العديد من التساؤلات: أولا، حول سبب تغيير الأمين العام لرأيه، وثانيا، حول حجم وتشكيل ودور تلك الهيئة وعلاقتها مع اللجنة الثالثة.

إن المعلومات الوحيدة التي قدمها التقرير في ذلك الصدد هي أن أعضاء مجلس حقوق الإنسان سيتم انتخابهم بأكثرية ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة وليس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يثير مشاكل جديدة، لأننا نعتقد أن سلخ المجلس عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيزيد الأمور تعقيدا. وفضلا عن ذلك، سيؤدي الأمر إلى إضعاف المجلس في الوقت الذي نزعم فيه أننا نعززه. كما أن

ذلك، وقبل كل شيء، سيقوض المبدأ الأساسي للطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وعدم تجزئتها وترابطها. ويبدو أن مشروع الأمين العام لن يأتي بالفائدة إلا للحقوق المدنية والسياسية.

وأخيرا، هناك مسألة هامة تستحق النظر فيها: كيف نستطيع عمليا أن نحدد البلدان التي تفي بالمعايير الرفيعة لحقوق الإنسان؟

أود أن أختتم بمناقشة موضوع إصلاح مجلس الأمن. أذكر بأن الجزائر كانت قد دافعت عن النموذج ب، الذي نعتقد أنه الخيار الأفضل من وجهة نظر ديمقراطية، وسيكفل بشكل أفضل التناوب المنصف في مجلس الأمن. وفي ٧ آذار/مارس، اعتمد الاتحاد الأفريقي موقفا مشتركا من توسيع مجلس الأمن، وهو ما تلتزم به الجزائر. ويعكس ذلك الموقف إعلان هراري، مع تخصيص هام واحد: الدول التي تمثل أفريقيا يعينها الاتحاد الأفريقي من خلال تطبيق معاييره الخاصة في ذلك التعيين. إن الموقف الأفريقي يجب أن يراعى في جميع خطط إصلاح مجلس الأمن. كما نعتقد أنه ينبغي عمل كل شيء من أجل ضمان اعتماد المشروع بتوافق الآراء.

إن منظمتنا، التي أصابها الوهن والسقم، ليست بحاجة إلى المزيد من التقويض. ولا يمكنها أن تتحمل الانقسام حول هذه المسألة الحاسمة. ونعتقد أن الاقتراح باللجوء إلى التصويت على تلك المسألة، إذا اقتضى الأمر، قبل مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ليس اقتراحا حكيما ولا مدروسا بعناية. وإذا أفضى هذا الاقتراح إلى اتخاذ إجراء مندفع، فيمكن أن تثبت خطورته البالغة لجمل عملية الإصلاح ولمستقبل المنظمة ذاته.

وبناء عليه، فإن الأمر متروك الآن للدول الأعضاء، تحت توجيهكم المستنير، سيدي الرئيس، لإصلاح وتشكيل المنظمة حتى تبقى لنا جميعا. وسيبذل وفدي قصارى جهده لضمان نجاح هذا الإصلاح وعودة المنظمة إلى عافيتها وتحقيقها لطموحات بلايين البشر الذين يتوقعون منا التصدي للتحديات التي نواجهها – وهي تحديات لن نتمكن من التصدي لها إلا ونحن معا وبالتضامن بيننا.

**السيد عبد العزيز** (مصر): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بالإشادة بالنهج البنّاء والشفاف الذي تتبعونه في التشاور حول جميع القضايا المتصلة بالإعداد للاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك التشاور حول تقرير الأمين العام الذي أود أن أعبِّر عن تقدير وفد مصر للجهد الذي بُذل في إعداده ولما اتسم به من جرأة وصراحة ووضوح. كما أود أن أبدأ بتقديم خالص العزاء على رحيل البابا يوحنا بولس الثاني، بابا الفاتيكان، وعلى رحيل الأمير رينييه، أمير موناكو.

قبل أن أتطرق إلى الجوانب الموضوعية التي وردت في هذا التقرير، والتي نتفق فيها مع ما ورد في بيانات وفد ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ووفد جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، ووفد ملاوي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، يهمني أن أتطرق إلى عدد من الجوانب الإجرائية ذات الأهمية الخاصة، التي أرى أنها تشكِّل جزءا لا يتجزأ من سعينا نحو التوصل إلى اتفاق حول وثيقة نهائية نقدمها إلى قادتنا لاعتمادها في أيلول/سبتمبر القادم، وإليكم أهم هذه الجوانب.

إن التفاوض على هذه الوثيقة يجب ألا يعتمد على مصدر واحد، وإنما أن يأخذ في الحسبان ما ورد في تقرير الأمين العام جنبا إلى جنب مع ما عبّرت وستعبر عنه الدول والمجموعات الإقليمية والسياسية من آراء بهدف تحويلها إلى توصيات أو قرارات. وفي هذا الإطار، فقد سعدنا بالتأكيدات التي قدمتها نائبة الأمين العام، والتي تم فيها

التأكيد على أن الحزمة التي تمت الإشارة إليها يُقصد بها التوصل إلى مجموعة من التوصيات المتوازنة، وليس قبول المقترحات الواردة في التقرير أو رفضها بوصفها مجموعة متكاملة.

ثانيا، حتمية أن يحقق تنفيذ الناتج النهائي للمفاوضات التوازن العملي المنشود بين اعتبارات التنمية والأمن. إذ رغم اتفاقنا جميعا على هذا التوجه من الناحية النظرية، لا بد أن نضمن أن كلا منا سيحقق أهدافه الإنمائية والأمنية من خلال الالتزام بتنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه، وفي إطار زمني قصير ومحدد، بحيث لا يبقى في إطار الوعود البراقة التي سعدنا بها وعانينا منها سنوات طويلة مضت في نفس الوقت.

ثالثا، حتمية أن يقوم عملنا على أساس التوصل إلى نص متفق عليه من خلال التفاوض، الذي ينبغي أن تتاح لكل دولة الفرصة كاملة للمشاركة فيه، وللمساهمة بأفكارها ومقترحاتها في تشكيل الناتج النهائي. ولا بد من الحفاظ على الطابع الخاص لهذه المفاوضات باعتبارها مفاوضات بين الحكومات. وفي هذا الإطار، فإن الثقة الكبيرة التي نوليها لرئيس الجمعية العامة وللميسرين الذين تم تعيينهم تقترن بمسؤوليات أكبر هي أخذ كل الآراء في الحسبان وعدم التقدم بنصوص أو مقترحات لا تحظى بموافقة جميع الأطراف.

رابعا، أهمية أن ننطلق من اعتراف جماعي بأن التعامل مع مشاعر الإحباط واليأس التي تعاني منها الشعوب نتيجة لعدم تسوية مشكلاتها السياسية والاقتصادية هو المفتاح الرئيسي لتحقيق الأمن الدولي، وأن تتضمن توصيات مؤتمر القمة جزءا خاصا عن التعامل مع هذه المشاعر بقدر أكبر من الواقعية يكفل التوصل إلى تسويات دائمة للمشاكل المسببة لها، تعمق من مفاهيم المساواة والديمقراطية والعدالة، وتقضي على مفاهيم المعايير المزدوجة والمحاباة السياسية والاقتصادية.

خامسا، إن تعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان التي نؤمن بها في دولنا سيعتمد إلى حد كبير على تعميق نفس هذه المفاهيم في العلاقات الدولية، باحترام المفاهيم القانونية والأخلاقية الدولية التي قامت عليها الأمم المتحدة، والتي ما زالت، وستظل، الأساس الأكثر واقعية وقيمة للتوصل إلى عالم أكثر أمانا.

سادسا، إن سعينا إلى تفعيل نظام الأمن الجماعي الدولي وتعزيز سبل التنمية المتكاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجب ألاّ يلهينا عن الدعم الصادق والأمين للحوار بين الديانات وبين الحضارات، ويجب ألاّ يتجاهل الاختلافات الجوهرية بين المجتمعات والناتجة عن الاختلافات في الخصائص الذاتية لكل منها، والتي تشكِّل في حد ذاتها أحد عناصر نجاح الحوار وصولا إلى الأمن والاستقرار، دون أن تطغى ثقافة على أخرى أو تتفوق ديانة على أخرى.

إذا ما انتقلتُ إلى الحديث عن الجوانب الإنمائية، يسعدني أن أرحب بما ورد في التقرير من تأكيد على العلاقة التبادلية الواضحة بين التنمية والأمن، وأن أؤكد على أهمية أن تكون نقطة الانطلاق للجهد الدولي الجماعي في مجال تحقيق التنمية هي التنفيذ الأمين والفعلي للأهداف الإنمائية للألفية، ولنتائج مؤتمرات قمة الأمم المتحدة ومؤتمراتها الأخرى ذات الصلة، في أطر زمنية محددة، نتغلب خلالها على التحديات التي تواجه هذه المسيرة، بما فيها الاحتلال والصراعات المسلحة والحروب الأهلية وغيرها من التحديات.

وفي هذا الإطار، ينبغي التركيز على صياغة مقترحات عملية قابلة للتنفيذ في مجالات التنمية والتجارة

والديون، بما في ذلك إنشاء الآليات التنفيذية الفاعلة التي تسهِّل اندماج الدول النامية في منظومة التجارة العالمية وتفتح الأسواق أمامها وتسهم في تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي.

وهنا، فإن جهود التنمية في أفريقيا تتطلب اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي. ونحن نؤكد على ما تضمنه بيان المجموعة الأفريقية في هذا السياق، وعلى ضرورة دعم تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، بعد الخطوات الرائدة التي قطعتها أفريقيا في مجالات الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والديمقراطية، وضرورة تعميق عناصر المشاركة بين المجتمع الدولي والدول الأفريقية في إطار تلك المبادرة وعلى أساس الأولويات المحددة فيها وفي نطاق من الشراكة يحافظ على ملكية أفريقيا للمبادرة ويعظم قدرتها على تحقيق أهداف القارة الإنمائية.

إن سعينا إلى تفعيل نظام الأمن الجماعي الذي اعتمدناه في ميثاق الأمم المتحدة يستوجب مشاركتنا جميعا في اعتماد مثل هذا التصور ورسم مساره والالتزام بتنفيذه في الإطار المتعدد الأطراف. كما يستوجب التعامل مع شتى التهديدات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي دون انتقائية وتحديد نهج واضح للتعامل مع الرؤى المختلفة لما يعد تهديدا، وما لا يرقى إلى هذا المستوى. والمجتمع الدولي أمامه فرصة اليوم للتوصل إلى مثل هذا التوافق، إذا أبدى كل منا، وبصدق، استيعابا لنظرة الآخر بالنسبة إلى أهمية بعض التهديدات وحساسيتها والرؤى الحاكمة لها، دون محاولة فرض جدول أعمال أمني غير متوازن يقوم على التعامل بمعايير مختلفة مع أوضاع متشابهة أو متماثلة، فالأمن أمننا جميعا مهما اختلفنا في الرؤى أو الدين أو الخلفية الحضارية.

وفضلا عن المواقف التي عبّر عنها وفد مصر سابقا لدى مناقشة تقرير الفريق الرفيع المستوى وتقرير ساكس، فإني أود إضافة بعض العناصر المبدئية تعليقا على المقترحات والرؤى الجديدة التي اطلعنا عليها لأول مرة في تقرير الأمين العام، وهي: أولا، إن محاولة إضفاء المشروعية على مفاهيم المنع والاستباق، ودون اشتراط ”وقوع الهجوم“ في إطار الدفاع عن النفس باستخدام القوة، محاولة تشوبها محاذير عديدة، تهز بعنف الأسس القانونية والمعنوية الرئيسية التي قام عليها الميثاق بالخروج منها إلى نطاق التصرف الفردي، فضلا عن أنها ترسِّخ من قدرة مَن يملكون الإمكانات اللازمة للتقييم والتدخل العسكري، مقابل إضعاف قدرة الغالبية العظمى ممن لا يستطيعون الحصول على المعلومات ولا تتوافر لديهم القدرة العسكرية من جهة، ومقابل الفشل في اتخاذ القرار كنتيجة للممارسات الحالية في مجلس الأمن، واشتراط عدم اعتراض إحدى الدول دائمة العضوية في مثل هذه المسائل من جهة أخرى.

ثانيا، إن التعامل مع ظاهرة الإرهاب الدولي، كما ذكر الأمين العام وبحق، يستوجب التركيز على حماية المدنيين. ويقتضي ذلك حماية المدنيين في كل مكان، ووفقا لمعايير موحدة، تبدأ بحماية الشعوب الواقعة تحت الاحتلال من إرهاب الدولة المحتلة وممارساتها القمعية، جنبا إلى جنب مع تمكين هذه الشعوب المحتلة من حقوقها غير القابلة للتصرف، وأولها الحق في الاستقلال والسيادة والمساواة، على نحو يخفف من مشاعر الإحباط واليأس التي تقود إلى ممارسة المقاومة الشرعية باستخدام العنف الذي يسعى البعض لتوصيفه بالإرهاب.

ومن هذا المنطلق، فإن القضية ليست أن نغض الطرف عن إرهاب الدولة أو نتوصل إلى تعريف متفق عليه للإرهاب، وإنما القضية هي كيفية التوصل – ومن خلال الجمعية العامة – إلى اتفاقية ملزمة تفرض التزامات دولية متبادلة ومتوازية تعزز من قدرتنا جميعا على مكافحة الإرهاب والعنف من خلال تسوية المشكلات الدولية. وهذه

الاتفاقية، التي طرح الأمين العام التوصل إليها، تتفق تماما مع الدعوة التي أطلقها الرئيس مبارك لبدء التفاوض حول مثل هذه الاتفاقية مرارا وتكرارا منذ عام ١٩٨٦، وقبل أن يتحول الإرهاب إلى ظاهرة عالمية تعاني منها مجتمعاتنا كافة.

ثالثا، مع دعمنا لاتجاه الأمين العام لتحقيق التوازن بين تناول الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، فإن التعامل مع قضايا أسلحة الدمار الشامل يجب أن يتسم بالتوازن في الحقوق والالتزامات. وكما ناشد الأمين العام الدول أن تنضم للعديد من اتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل، فإننا يجب علينا أيضا أن نطالب بانضمام جميع الدول إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتغلب على المواقف المعلّقة في هذه الاتفاقية، التي تعطي البعض وضعية فعلية على حساب القيم والمبادئ التي وافقنا على التمديد اللانهائي للمعاهدة على أساسها. كما نطالب بتنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة، التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠، نحو تحقيق نزع السلاح النووي في إطار يحقق التوازن المفقود بين نزع السلاح النووي ومنع الانتشار وحق الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

رابعا، إن احترام حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحكم الرشيد لا يمكن فرضها على الدول، وإنما يجب أن تتم بناء على قناعة وطنية بأهميتها للتقدم الإنساني ووفقا لظروفها وخصائصها الاجتماعية المختلفة. ومع أخذ ما قطعته كل من دولنا من أشواط في هذه المجالات في الاعتبار، فإن نظرية ”المسؤولية عن الحماية“، التي يروج لها التقرير ستصبح بمثابة تهديد للسيادة الوطنية للدول، بل وترسيخ لمبدأ جديد يتيح التدخل في شؤونها الداخلية، خاصة مع عدم وضوح المفهوم من الناحية القانونية، واستناده إلى توزيع متدرج للمسؤولية الوطنية بين الدولة والمجتمع الدولي ومجلس الأمن، وهو مفهوم لم يجد له صدى قانونيا أو عمليا في المجتمع الدولي.

ومن نفس المنطلق، فإن اقتراح إنشاء مجلس لحقوق الإنسان قد يبدو وكأنه محاولة لخلق مجلس رئيسي جديد ينضم إلى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويسحب الاختصاصات من لجنة حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة، ويقضي على الصبغة الحكومية لأعمال المراجعة الدولية في مجال حقوق الإنسان، خاصة مع عدم وضوح ولايته وعلاقته مع الأجهزة الأخرى المعنية.

خامسا، في مجال الإصلاح المؤسسي، لا بد لأي إصلاح من أن يضمن إعادة تحقيق التوازن الدقيق بين اختصاصات الأجهزة المختلفة، وخاصة تفعيل دور كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حتى يؤديا دورهما المنشود ودون إثقال كاهل مجلس الأمن بمسؤوليات إضافية، بالإضافة إلى تعزيز دور محكمة العدل الدولية في تعزيز التمسك بدور القانون الدولي.

وفي هذا السياق، فإن اقتراح لجنة بناء السلام قد يُكتب له النجاح فقط إذا ما أدت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الدور المنشود في مرحلتي الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، مع ترك مسؤولية التعامل مع الصراع نفسه لمجلس الأمن.

ومن نفس المنطلق فإننا نؤمن بحتمية إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، بفئتيه الدائمة وغير الدائمة، وعلى نحو يعزز من الشفافية والمصداقية من جهة، ويحقق التمثيل العادل للدول النامية ولكافة الثقافات والحضارات من جهة أخرى، وخاصة لأفريقيا، التي كانت سباقة بالمطالبة بما لا يقل عن مقعدين دائمين بكافة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون.

ويهمني هنا أن أؤكد على ما ورد بتوافق الآراء الأفريقي من معارضة مؤسسية لحق النقض، وما اقترن بذلك من تأكيد على أنه، ما دام حق النقض قائما، فلا بد وأن تتاح للأعضاء الدائمين الجدد ممارسته. كما يهمني أن أشير إلى أن الفلسفة الكامنة وراء ذلك هي أن العضو الدائم بدون حق النقض هو مجرد عضو غير دائم لفترة عضوية أطول. وفي ضوء المسؤوليات الجسام التي ستلقى على عاتق الأعضاء الدائمين الجدد، فلا بد أن يتم انتخابهم بأسلوب يظهر أقوى قدر من التأييد من المجتمع الدولي، وبالأغلبية التي تؤكد على ثقتنا جميعا بقدرتهم على الوفاء بمتطلبات هذه العضوية، وخاصة المساهمة بفعالية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

تلك هي بعض الأمثلة الرئيسية للقضايا التي يمكن أن تثيرها مناقشة ما ورد في تقرير الأمين العام، وهي جزء قليل من كل كبير سنتعرض لمناقشته تفصيلا خلال جلسات النقاش حول المواضيع المختلفة. وستجدون، سيدي الرئيس، من وفد مصر، كل دعم لمهمتكم التي نعتبرها مهمتنا في التوصل إلى النتائج المرضية.

**السيدة هولغوين** (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب باسم كولومبيا عن عميق حزننا بمناسبة رحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، المرشد الروحي لبلدنا.

ونود أيضا أن نتقدم بالتعازي القلبية لشعب موناكو بمناسبة وفاة الأمير رينييه الثالث، وأن نعرب عن تعاطفنا مع أبنائه وأحفاده في هذا الوقت العصيب.

نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لهذه الجلسات، التي تتيح لنا فرصة الإعراب عن آرائنا بشأن تقرير الأمين العام (A/59/2005)، الذي نحن ممتنون له من أجله. ونعتقد أن هذه الوثيقة تستأهل دراسة متأنية، وأن بعض التوصيات الواردة فيها يمكن أن يتم تناولها أثناء المفاوضات الحكومية بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن جماعة الأنديز؛ والبيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز؛ والبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويؤمن وفد بلادي بأن من الضروري أن يكون توافق الآراء مركزيا لعملية الإصلاح بمختلف عناصرها. وإذا قررت الدول الأعضاء أن تعيد توجيه ولايات المنظمة، فلا بد أن يتم اتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء إذا كان لنا أن نعزز تعددية الأطراف.

ويجب أن نبدأ هذه المناقشة على نحو واسع النطاق وصريح، بحيث يضمن تشاطر جميع الأفكار وجميع وجهات النظر وجميع الآراء، ويتيح التعبير عنها. إن ثراء اختلافاتنا كان مصدر قوة للمنظمة على مر السنين. وليس الآن وقت التوقف عن هذا التبادل المثمر للتنوع والآراء. إننا مختلفون وغير متساوين، ونعيش في ظل هذه الاختلافات. والمهم في الأمر أننا نحترم هذه الاختلافات ونتسامح. ولا يجب أن تكون هناك حالة يهيمن فيها البعض، بينما بالكاد يؤمِّن الآخرون عيشهم. وعلينا أن نعيش معا باختلافاتنا من أجل أن نصنع عالما أفضل للجميع.

وفي هذه المناقشة التي تبدأ الآن، علينا أن نؤكد على الحاجة إلى الاحترام والشفافية لكي نتمكن من معالجة المسائل الموضوعية بطريقة منفتحة. ومن بين هذه المسائل إصلاح مجلس الأمن، وتعزيز الهياكل التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، ومشكلة المخدرات غير المشروعة على الصعيد العالمي، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأما المسائل الأخرى،

كاستخدام القوة ومسألة مسؤولية الحماية، أو التدخل الإنساني، فهي تقتضي المزيد من الدراسة بعناية.

إن عالم اليوم قد يختلف عما كان عليه قبل ٦٠ عاما، ومع ذلك ما زالت هناك أوجه شبه كبيرة. فعدم المساواة بين الدول تمثل أمرا ثابتا، وما فتئت المنظمة في حاجة إلى الالتزام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للشعوب. وإذا وجد إصلاح يستحق السعي لتحقيقه، فهو الإصلاح الذي يقتضي تحولا في التركيز والتزاما بالتعاون من أجل التنمية، إلى جانب تعزيز المساواة في السيادة. إن اقتراحات الأمين العام لا تعطي الأولوية لهذه الجوانب، بل هو يقترح إنشاء مجالس هرمية ذات عضوية استثنائية، ويقلص التنمية إلى ثقافة مساعدات.

والمشاكل التي نواجهها في العام ٢٠٠٥ هي نفس المشاكل التي كانت قائمة في العام ١٩٤٥. ففي مجال التنمية، تستمر الفوارق بين الشمال والجنوب. وفي مجال الأمن، تستمر الصراعات داخل الدول وفيما بينها. ولم ينتج عن العولمة فوائد متساوية للجميع. وما زالت الحواجز قائمة في وجه التجارة على الرغم من التقدم المحرز حتى الآن. ويستمر الفقر، ويظل نزع السلاح أملا لدى القلة. وتعدد الأطراف قبل ٦٠ عاما ما زال صحيحا كما كان دوما لأنه المجال الطبيعي للعلاقات بين الدول.

وعلى مر السنين، رحبت الأمم المتحدة بالأفكار الجديدة والمفاهيم الجديدة. وبصرف النظر عن مصدر هذه الأفكار، وعن مستوى التأييد المبدئي المقدم لها، فإن مثل هذه الأفكار من الممكن تجسيدها إذا ما وجد إطار قانوني مشروع ومنصف، وطالما تم التوصل إلى هذا الإطار من خلال التفاوض وقبول جميع الدول الأعضاء به. ومن غير المناسب ترك المجال للتأويلات التي قد تستخدم بطريقة عشوائية وتؤدي إلى استفحال عدم المساواة والاستقطاب داخل المنظمة. إن جميع هذه المفاهيم، مهما كانت، ينبغي أن يكون لها إطار مشروع وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي يظل صحيحا اليوم مثلما كان قبل ٦٠ عاما.

إن الأمم المتحدة، بوصفها محفلا لتحقيق توافق عالمي في الآراء، قد حققت نجاحات في الجمعية العامة، وهي الهيئة الوحيدة ذات العضوية العالمية. وأدى التوافق في الآراء هذا إلى المصادقة على معاهدات دولية هامة في مجالات حقوق الإنسان، والبيئة، ونزع السلاح، والإرهاب، والجريمة المنظمة والمخدرات غير المشروعة، في جملة أمور أخرى. ولا يجب أن ننسى أن تحقيق هذا التوافق في الآراء ممكن، وأن تعزيزه يتم من خلال التعاون الذي ينبغي أن يكون الحافز الذي ترتكز عليه العلاقات المتعززة والمتطورة داخل المنظمة. ولهذا نعتقد أن الجمعية العامة، وهي الهيئة الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة، يجب أن تعزز الحوار وأن تحتضن المسائل المثيرة للجدل، وتسعى إلى تحقيق التوافق في الآراء من خلال إتاحة المشاركة بالتساوي للجميع.

ويؤسفنا أن التنمية يضيق مكانها بشكل مطرد في الأمم المتحدة. إننا نناقش التنمية في الجمعية وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكننا لا نملك القدرة على تنفيذ القرارات وتقديم الحلول. وفي مجال التنمية، فإن الأمم المتحدة تكتفي بفن البلاغة. وقد مثلت النهج المتصلة بالمساعدات والحلول الطارئة استجابتها إلى حاجة التقدم والتنمية لدى غالبية أعضاء الأمم المتحدة. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى الإرادة السياسية الحقيقية من أجل القضاء على الفقر. ويجب على كل دولة وعلى المجتمع الدولي العمل من أجل الاستجابة إلى الاحتياجات الأساسية لشعوب العالم، ولا سيما شعوب العالم النامي.

ونعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يكون أكثر من محفل للتعاون من أجل التنمية، بل يجب أن

يصبح محفلا رفيع المستوى بشأن التنمية، لكي يتمكن عمله من احتواء جميع أبعاد التنمية المستدامة والوسائل والآليات الهادفة إلى تحقيق تلك التنمية لجميع الدول. ولهذه الغاية، لا بد من التصدي، بطريقة متسقة، لمسائل القضاء على الفقر، وعدم المساواة في النظام الاقتصادي، والتشوهات التجارية، والنظام المالي الدولي الاستبعادي، والفجوة العلمية والتكنولوجية المتعاظمة، من بين أمور أخرى.

إن إيا من التوصيات بشأن مسألة حقوق الإنسان لا تتعامل مع هذا الموضوع بشكل معمق أو تتصدى للمشكلة الحقيقية. فالمشكلة هي في تسييس المسألة، وانعدام الموضوعية، والانتقائية في التعامل مع حقوق الإنسان في العالم. وهذا النوع من التركيز قد أعاق تطوير آليات التعاون القادرة على أن تكون فعالة في الدفع قدما صوب تعزيز وتفعيل حقوق الإنسان في العالم بأسره. وإذا كان لنا أن ننظر في أي من التوصيات الواردة في التقرير، فإننا سنعطي الأفضلية لتلك المتعلقة بالمجلس العالمي والتقرير حول حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان.

وحقوق الإنسان تتصل أولا وقبل كل شيء بالحق في الحياة، والحرية، وأمن الإنسان وتنميته. وفي غياب الحق في الحياة، فإنه لا وجود لأي حق آخر. إن التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب ينبغي أن يكون قاطعا لا لبس فيه. ونكرر التأكيد على أنه لا يوجد إلا نوع واحد من الإرهاب، ولا يمكننا أن نتحدث عن إرهاب من فئة أولى وإرهاب من فئة ثانية، لأن آثار الإرهاب التي تلحق بالمجتمعات متشابهة.

وانعدام الإرادة السياسية لا يمكن أن تستخدم كتبرير لتأجيل الاتفاق على تعريف الإرهاب. والمطلوب من الدول الالتزام بإيجاد الإطار القانوني المناسب والضروري لكي نتمكن من مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وتجلياته. وبالمثل، فإنه من خلال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تشتمل على مشكلة المخدرات غير المشروعة على الصعيد العالمي، نكون قد تصدينا لمصادر تمويل الإرهاب.

وبعد ثماني سنوات من العمل، استنتج الأمين العام، كما ذكر في الفقرة ١٩١ من تقريره، أن الأمم المتحدة في حاجة إلى عملية تحول إداري من أجل ”ضمان اتخاذ قرارات تتسم بقدر أكبر من التركيز والتنظيم والمساءلة“. ويعني ذلك بوضوح أن المنظمة تتطلب تحولا في إدارتها لكي تصبح أكثر فعالية وكفاءة، وأكثر تواصلا وشفافية إزاء الدول الأعضاء، وأكثر احترافا وأخلاقية، وأن يكون في حوزتها آليات المراقبة الإدارية والمساءلة، التي تلغي الثغرات القائمة حاليا.

ومن أجل تحقيق ذلك، لا بد من إجراء تغيير مؤسسي، حيث أن المسائل الإدارية لا تقتضي إصلاحا عميقا للأمم المتحدة. وقبل التفكير في إنشاء دوائر وإدارات جديدة، لا بد للدول من إجراء تقييم للحالة الراهنة للأمانة العامة واحتياجاتها. وينبغي تنفيذ تدابير إدارية تصحيحية، ولا بد من تطبيق مدونات قواعد السلوك بشكل صارم من أجل تحقيق الامتياز في الآداب وصفة الاحتراف.

وفي ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تود حكومة بلدي أن تكرر تأكيد الموقف التقليدي لكولومبيا. فنحن على قناعة بأن قرارا متخذا بتوافق الآراء هو وحده القادر عل الحيلولة دون المزيد من الانقسام، الذي من شأنه أن يضعف الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. إن التوافق في الآراء يعني القوة والوحدة، ويعني التزامنا باستعادة مصداقية وشرعية الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة. والتوافق في الآراء سيضمن للمنظمة ستين سنة أخرى وليس عقدا واحدا آخر.

وبالنسبة إلى تعددية الأطراف، فإن المنظمات الإقليمية التي تملك المعرفة بشأن حالات محددة، تستطيع أن

تؤدي دورا أساسيا. وفي هذا الصدد، من المهم أن تقوم منظمتنا العالمية بتنسيق جهودها مع جهود تلك المنظمات وأن تتعاون معها عندما تكون الظروف مؤاتية لذلك، وعندما تكون هناك حاجة إلى مشاركتها. وللمنظمات الإقليمية دور أساسي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص في المجالات السياسية، لأنها تملك الفهم الفريد والقيِّم لحقائق الواقع، وهي لذلك تمثل الأداة الرئيسية لإيجاد الحلول الدائمة والمستدامة.

ونحن نعتقد أننا بهذه الطريقة سنعزز تعددية الأطراف، سواء في الحاضر أو في المستقبل. ولكننا نريد تعددية الأطراف التي تحترم ميثاق الأمم المتحدة والمقاصد والمبادئ التي قامت عليها المنظمة. ونحن نؤمن بتعددية الأطراف التي تعطي الأولوية للتعاون، وتعمل بانسجام مع المجتمع المدني، وتحترم الفوارق المتعلقة بالمسؤوليات والمساهمات في النظام المتعدد الأطراف.

وفي الختام، أود التأكيد من جديد على استعداد حكومتي للمشاركة النشطة البناءة في هذه العملية، التي نرجو أن تكون شفافة وتعتمد المشاورات المفتوحة والمستمرة بمشاركة جميع الدول من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. ونحن نؤمن بالمساواة السيادية للدول، ونؤمن بأن المنظمة، وبالتحديد هذه العملية، يجب أن تسير بطريقة تكفل الاحترام لهذا المبدأ الأساسي.

**السيد بنّونه** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، وقبل كل شيء، أن أعرب عن أسى حكومة المغرب، وعلى رأسها عاهل المغرب، وكذلك الشعب المغربي لخبر وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الذي شرّف بلدي بزيارته التاريخية للدار البيضاء، حيث مد في أثنائها يد الصداقة إلى المسلمين في جميع أنحاء العالم. ولذلك فإن المغاربة لن ينسوه أبدا.

وقد علمنا اليوم أيضا بخبر وفاة الأمير رينييه الثالث، أمير موناكو، الذي ترك علامة لا تُمحى في تاريخ بلده على مدى العقود الأخيرة، والذي كانت تربطه بعاهل المغرب علاقات من الصداقة، تماما مثل الصداقة التي تجمع بين بلدينا.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على كل ما بذلتموه من جهود لضمان أن تتمكن الأمم المتحدة من التكيّف مع العصر الجديد وما يجلبه من عدم استقرار. وأود أن أؤكد لكم تأييد وفد بلدي في كل ما تقومون به من أعمال.

كما نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام الذي قدّم لنا تقريرا (A/59/2005) يستند على حد سواء إلى مختلف المناقشات التي دارت في الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، وإلى المزيد من تبادل وجهات النظر في الآونة الأخيرة في ما يتعلق بتقرير ساكس وبتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565). لقد أَثْرت رؤية الأمين العام تقرير الفريق وجعلته أكثر طموحا وتوازنا وواقعية.

إن التقرير الذي قدمه لنا الأمين العام يتضمن بالتأكيد عناصر كثيرة تلبِّي توقعاتنا، بالرغم من أننا نعتقد أنه يتعين النظر في بعض الجوانب بمزيد من التعمق والتوضيح. ويحدونا الأمل أن تسمح محتويات هذه الوثيقة، في الأشهر القليلة القادمة قبل حلول مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر، بتوليد الزخم اللازم لتحقيق نتائج ملموسة تحظى بتأييد الجميع.

بعد انقضاء خمس سنوات على اعتماد إعلان الألفية، الذي أظهر تعبئة المجتمع الدولي بأكمله من أجل توفير زخم جديد للأمم المتحدة في عصر العولمة هذا، نرى الأمين العام مرة أخرى يعبئنا جميعا – هذه المرة لإصلاح المنظمة العالمية

وتعزيزها بشكل جذري بحيث تتمكن من التغلب على النزاعات التي كادت أن تمزقها في السنوات الأخيرة. وبشكل جوهري، فإن السؤال الأساسي الذي يطرحه علينا الأمين العام هو ما إذا كان بوسعنا أن نسوي تلك النزاعات وأن نجدد ميثاق التضامن الذي صاغه آباؤنا المؤسسون قبل ٦٠ عاما.

إن هناك أوجه كثيرة لذلك التضامن. أولها، التضامن بين الأغنياء والفقراء في معرض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية كاملا بحلول عام ٢٠١٥. والوجه الثاني يتمثل في التضامن في مواجهة الأخطار الجديدة التي تهدد أمن شعوبنا – فرادى أو جماعات. ويتضمن ذلك بالطبع خطر الإرهاب، وكذلك خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. والوجه الثالث، وليس الأقل في الأهمية، لذلك التضامن الذي يعتبر أيضا مصدر إلهام لعنوان تقرير الأمين العام، هو الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية للجميع، في كل مكان. وبطبيعة الحال فإن كل وجه من تلك الأوجه يتضمن جوانب معيارية، مثل التزامات المجتمع الدولي، وكذلك جوانب مؤسسية، مثل الهياكل التي توفر الأطر اللازمة لضمان ورصد تنفيذ الالتزامات المتعهد بها.

ومن الناحية الفلسفية، يذكّرنا الأمين العام بأن التقرير يشكّل جزءا من كل، وأن مختلف أجزاء ميثاق التضامن هذا مترابطة، ولذلك يجب قراءتها وبحثها بتلك الروح. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن وبدون ضمانات للحريات وسيادة القانون – والعكس صحيح. وإن المملكة المغربية مصممة على العمل من أجل ضمان الاستفادة بقدر الإمكان من هذا التقرير، الذي يعتبر أداة ممتازة للعمل. ولذلك فإننا نأمل، منذ الآن وحتى ١٤ أيلول/سبتمبر، أن يتمكّن رؤساء دولنا أو حكوماتنا من التوصل إلى مجموعة شاملة من الاقتراحات تكون جاهزة لاعتمادها وتهدف إلى الحفاظ على الأمم المتحدة بوصفها مركزا فريدا يتم فيه التنسيق بين الجهود التي تبذلها جميع الدول نحو تحقيق الأهداف المشتركة الواردة في الميثاق.

كيف نستطيع العمل معا بشأن كل عنصر من عناصر التضامن تلك التي ذكرتها من فوري؟ هذا هو السؤال الرئيسي. قبل كل شيء، في ما يتعلق بالتنمية، من الواضح أن التضامن هو مسؤولية كل بلد على حدة، حيث يجب أن يعبئ موارده ويزيدها إلى أقصى حد ويوزعها بإنصاف على مواطنيه. وفي سبيل ذلك، يجب وضع القواعد الخاصة بالعملية لتحقيق النتائج المرجوة، ويجب متابعتها بطريقة شفافة. ولهذا السبب يعيد الأمين العام التأكيد مرة أخرى في تقريره على أمر يعتبر أيضا موضوع فترة توليه منصبه: ألا وهو ضرورة تعزيز سيادة القانون. وذلك يعني وجود مؤسسات تمثيلية، ومجموعة من القواعد يجري في إطارها تحديد وتعميم حقوق والتزامات الجميع. كما يعني ذلك، في نهاية المطاف، وجود سلطة قضائية مستقلة وذات مصداقية. إن سيادة القانون هي الطريقة الوحيدة التي تشيع الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتضمن التنمية المستدامة.

ومع ذلك، وبالنظر إلى التباينات الشديدة القائمة بين المناطق في ما يتعلق بالموارد والتقدم التكنولوجي وجمع المعرفة، فإن التضامن يجب أن يتم التعبير عنه أيضا خارج الحدود. لقد وضع الأمين العام جدولا زمنيا لتحقيق الأهداف المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وتتمثل الغاية في تحقيق مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥، وبنسبة ٠,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩. وقد طلب إلينا أيضا الأمين العام أن نؤكد على منح المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، ويوجد معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالوعود التي قطعها العديد من البلدان المتقدمة النمو في سياق مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، ومنها المملكة المتحدة، التي ستترأس في نفس الوقت الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الثماني، ونحن مقتنعون بأن لكسمبرغ ستكون قد أرست الأسس لها. وعلاوة على ذلك، نأمل أن تتكلل بالنجاح جهود بلدان أخرى، بما فيها فرنسا والبرازيل، لإيجاد مصادر للتمويل الإنمائي الدائم.

وفي كل تلك الجهود يجب على مؤسسات بريتون وودز، بدعم من الولايات المتحدة – الدولة الاقتصادية الأقوى – أن تضطلع بدور أكثر حيوية، إلى جانب الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وذلك الجهاز يجب أن يعاد تنشيطه. ونؤمن بأن اقتراحات الأمين العام بشأن تلك القضية غير كافية وبأن التشديد يجب أن يكون على العمل التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكفالة تنظيم أفضل للأنشطة الاقتصادية عبر الوطنية من أجل التنمية. وبالطبع، فإن المجلس يضطلع بدور في تيسير انتقال البلدان الخارجة من الصراعات. وعليه أن يؤدي ذلك الدور جنبا إلى جنب مع لجنة بناء السلام التي اقترحها الأمين العام، والتي يجب ألا تعول – أقله بشكل حصري – على مجلس الأمن.

أخيرا، إن سيادة القانون في البلدان يجب أن تصحبها سيادة قانون معززة على الصعيد الدولي، وبخاصة في ما يتعلق بالقوانين التي تحكم التجارة والاستثمار الدوليين، فضلا عن الإجراءات التي تتبع في تسوية النزاعات. ومكافحة الإفلات من العقاب عن طريق دعم المحاكم الجزائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية تمثل أمرا هاما في ذلك الصدد. وأخيرا، تقوم الحاجة إلى تيسير التسوية السلمية للنزاعات عن طريق إحالة القضايا، إذا اقتضى الأمر، إلى محكمة العدل الدولية، التي ينبغي للأمم المتحدة أن تستشيرها بشكل أكثر تواترا عندما تواجه المنظمة صعوبات قانونية.

أما بخصوص الأمن، فقد هيمنت على المناقشات حتى الآن مسألة توسيع مجلس الأمن. وهذا الأمر يبعث على الخجل، لأنه وإن كان التوسيع هاما لتعزيز الطابع التمثيلي لذلك الجهاز، فعلينا ألا نهمل الحاجة إلى تحسين أدائه في التصدي للأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وبالطبع فإن لكل إقليم من العالم خصائصه الذاتية، التي يجب أن تراعَى لدى توسيع مجلس الأمن والنظر في علاقاته مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

أود أن أذكِّر هنا بأن الميثاق يقيم توازنا بين مجلس الأمن والجمعية العامة يجب علينا احترامه. وعلى المجلس أن يتصدى للأزمات والتهديدات وانتهاكات السلم والأعمال العدوانية، بينما على الجمعية أن تكون إطارا للمناقشات العامة واعتماد القوانين العامة من خلال الإعلانات أو الاتفاقيات. وبعبارة أخرى، على المجلس أن يتصدى للتوترات والأزمات ويتناول تسوية النزاعات التي قد يهدد استمرارها السلم والأمن الدوليين، لكن عليه أن يترك للجمعية العامة أي قضية تستدعي مناقشة وتشريعا في الأمدين المتوسط والطويل. والطريقة الوحيدة لتنشيط وظائف الجمعية العامة تكمن في إعادة صلاحياتها إليها وتطبيقها وحمايتها.

والمؤسف أن التغييرات الإجرائية البسيطة ليست كافية لتنشيط الجمعية العامة. وتؤمن المملكة المغربية إيمانا راسخا بأن الجمعية، إذا أريد لأعضاء هذا الجهاز أن يصبحوا أكثر نشاطا، يجب أن تتمتع بسلطات محددة بوضوح ومحترمة.

وفي ما يتعلق بمعايير استخدام القوة والأمن الجماعي، علينا أن نتقيد تقيدا صارما بالميثاق وبتفسير محكمة العدل الدولية له، وهي جهاز العدالة الرئيسي للأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد داوث (أستراليا).

علاوة على ذلك، فإن الكفاح ضد الإرهاب يجب أن يكون مركز اهتمام كل أجهزة الأمم المتحدة، نظرا لأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية متعددة الأوجه. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي بتوافق الآراء في اللجنة المخصصة المنبثقة من اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة، التي أتشرف برئاستها. هذه هي الاتفاقية الثالثة عشرة والأحدث من بين الاتفاقيات المتخصصة، ويحدوني الأمل أن يعتبر هذا الرقم فألا حسنا، إذ يكون كذلك أحيانا. ولئن كانت الاتفاقية الثالثة عشرة بشأن الإرهاب الدولي قد جرت صياغتها داخل منظومة الأمم المتحدة، إلا أننا نفتقر إلى الاتفاقية الرابعة عشرة، الأصعب من كل الاتفاقيات – أي اتفاقية شاملة ستقدم في نهاية المطاف تعريفا للإرهاب. وحالما يجري اعتماد الاتفاقية الخاصة بالإرهاب النووي – ونأمل أن يتم ذلك قريبا، تحت رئاسة السيد بنغ – سيكون علينا أن نبذل جهدا حثيثا لاعتماد الاتفاقية الختامية، التي تعبر عن اتفاق المجتمع الدولي على تعريف للإرهاب سيساعدنا بشكل أفضل على أن نفهم ونكافح تلك البَلِيّة بصورة فعالة.

إن الفرع الخاص بالحريات وحقوق الإنسان في التقرير يعد حاسما، نظرا لحقيقة أن الغاية من القانون الدولي والمؤسسات الدولية هي خدمة البشرية وحماية حرياتها الأساسية. وهنا أيضا تضطلع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور محوري في تعزيز الاتفاقيات الدولية الرئيسية المعنية بحماية حقوق الإنسان ومتابعة جهود الدول لمواءمة تشريعاتها وإجراءاتها مع تلك الاتفاقيات. أما لجان الخبراء المختلفة المنشأة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية فتضطلع بدور أساسي في رصد تنفيذها والامتثال لها في الميدان. وبالطبع لا يمكننا، في ذلك الصدد، أن نغالي في التوكيد على الحاجة إلى مراعاة تنوع الثقافات والحضارات، فضلا عن تنوع سرعة خطاها وتاريخ تطورها الاجتماعي.

أخيرا، لقد انتقد الأمين العام الأداء الحالي للجنة حقوق الإنسان وأصاب في ذلك. إلا أن اقتراح استبدالها بمجلس لحقوق الإنسان يبقى مبهما ويفتقر إلى الوضوح. إذ يتعين تحديد حجم ودور ومكان المجلس. وإننا مستعدون للمشاركة في النقاش لتقوية مؤسسة يعهد إليها بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

ويمكن للمرء أن يرى أن المملكة المغربية تتخذ نهجا بناءً تجاه هذه المرحلة من تحديد مستقبل الأمم المتحدة. ولا نريد أن نقصر أنفسنا على الانتقاد، لأن الانتقاد سهل. إننا نتخذ نهجا بناءً، ونريد للعملية أن تنجح.

ولقد حدد السيد كوفي عنان في تقريره برنامج عمل طموحا، يتضمن إصلاحات ترمي إلى جعل عمل الأمانة العامة أكثر فعالية.

ومن الآن وحتى نهاية الصيف، يجب أن نعمل بمنهجية وفعالية للفصل بين المسائل الأساسية والثانوية وأن نتفادى الانشغال في مناقشات نظرية بحتة – فهذا ما أنشئت الجامعات من أجله. وسلطة الرئيس الكبيرة والطبيعية ستضمن نجاحنا. ولكن يجب علينا أن نساعده بإظهار الإرادة السياسية اللازمة حتى نهاية تموز/يوليه، بناء على طلبه. والسبيل الوحيد لفعل ذلك هو من خلال مزيج بارع يجمع بين التصميم على النجاح والمرونة في هذه العملية – مع مد الأيادي حتى نتمكن جميعا من الوصول إلى الهدف معا.

**السيد مونيوز** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا نعرب عن مشاعر الحزن على الرحيل المفجع لقداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الذي حمل إلى شيلي، في زيارة خالدة، رسالة سلام وأمل في وقت عصيب. ونتقدم أيضا بالتعازي على الرحيل المؤلم للأمير رينييه، أمير موناكو.

ونرحب بتقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح“. ونحن نعتبره نقطة انطلاق مفيدة، وليس الهدف. ومثل كل المقترحات، من الواضح أنه يمكن تحسينه. ونعتقد أن التقرير يتضمن العديد من العناصر الإيجابية وعناصر أخرى تقتضي المزيد من التحسين. ولكن ينبغي تناول كل العناصر ضمن عملية حوار بناء.

إننا نؤيد إصلاحا شاملا للأمم المتحدة يمس المنظومة بأكملها ويعتمد نهجا واقعيا يعيد تأكيد المبادئ والقيم الأساسية المجسدة في الميثاق ويطورها. ويجب أن ننشئ على عجل مؤسسة أكثر فعالية، مؤسسة تتصدى لتحديات عالم اليوم، وتشمل إصلاح مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة. ولا يكفي تقديم رزمة من الإصلاحات المحدودة أو التعامل بشكل انتقائي مع هذا الجانب أو ذاك.

وبلا شك لن تكون هذه العملية سهلة، وستتطلب المرونة من جميع الوفود. ومن المؤكد أنه في نهاية المطاف لن يكون أي وفد راضيا تماما عن كل نقطة. ولا بد أن نفهم أن هذا جزء من عملية التفاوض. والتحدي الذي نواجهه إذا هو التعامل مع مجمل التدابير بالأسلوب العملي والرغبة في التوفيق.

ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بأن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان مفاهيم لا تتجزأ وتعزز بعضها بعضا.

إننا نعلق أهمية رئيسية على التنمية. فلا يمكن تأجيل التنمية بسبب مفهوم أمني ضيق. وفي الواقع، لا يمكن أبدا تحقيق الأمن الحقيقي بدون تنمية. وفي ذلك السياق، نرحب بمقترحات الأمين العام وبدعوته إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية.

وبناء على ذلك، كانت شيلي من أوائل المشاركين المتحمسين في مبادرة العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، التي تتوخى، ضمن أمور أخرى، إنشاء سلسلة من الآليات المبتكرة لتمويل التنمية بغية رفع المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية عملا بتوافق آراء مونتيري.

ونحن نعتبر أن التدابير والأطر الزمنية المقترحة في تقرير الأمين العام على البلدان المتقدمة النمو كي تتمكن من الوفاء بالتزامها تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ هي تدابير ملائمة. وكذلك نتفق على أن البلدان النامية يجب أن تسعى إلى تحقيق حكم أفضل وإدارة أكثر شفافية وكفاءة لمواردها، ويجب أن تنتهج استراتيجية إنمائية تُشرك المجتمع المدني والقطاع الخاص. ونتفق على أن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا تستحق جهدا تعاونيا ملموسا ومتواصلا.

كما نعلق أهمية كبيرة على الاستكمال المبكر والناجح لجولة الدوحة بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية. فتلك هي المنتدى المناسب لتحرير التجارة وللاتفاق على مجموعة من القواعد الواضحة والمستقرة، خاصة في ما يتعلق بتدابير مكافحة الإغراق وتنظيم الإعانات للمنتجات الزراعية والمنسوجات.

وفي ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، يجب أن نسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة، بما في ذلك الاتفاق على تعريف للإرهاب، كما اقترح الأمين العام. واعتماد مشروع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في الأسبوع الماضي دليل على أن إحراز التقدم أمر ممكن. ويبرهن ذلك على إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل حساسة تتعلق بالإرهاب.

ونعتقد أنه من الضروري أن نضع مقترحات مؤسسية أكثر تحديدا بشأن كيفية التصدي، من منظور متعدد الأطراف، لذلك التهديد وغيره من التهديدات بشكل أكثر فعالية وبنهج موحد يتفادى ازدواجية الجهود. وبصفة خاصة، يعتقد وفدي أنه من الضروري إنشاء كيان مسؤول

عن التنسيق بين مختلف المنظمات والمؤسسات التي تتعاون في مكافحة الإرهاب داخل منظومة الأمم المتحدة. ونتفق مع الرأي القائل إنه ينبغي للدول أن تصدق على الاتفاقيات والبروتوكولات السارية المفعول والمتعلقة بالإرهاب المنظم وأن تنفذها، وينبغي أن تعزز أجهزتها الوطنية في مجال العدالة الجنائية.

ونعتقد أنه من الضروري أخذ جوانب حقوق الإنسان والتقيد بالأصول القانونية بعين الاعتبار في مكافحة الإرهاب. فيجب مقاربة كلا البعدين بطريقة متوازنة حتى تتم معالجتهما بشكل لا يقوض فعالية مكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، ينبغي الاهتمام باقتراح الأمين العام الداعي إلى تعيين مقرر خاص يقوم بتقديم تقارير إلى لجنة حقوق الإنسان عن توافق تدابير مكافحة الإرهاب مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان.

وندعم الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة لبناء السلام كي تساعد البلدان على اجتياز مرحلة الانتقال من الصراع المسلح إلى إعادة بناء مؤسساتها الوطنية، وكي تساعدها على تجاوز المعاناة الناجمة عن تلك الصراعات. ونعتقد أن ولاية هذه اللجنة لن تكتمل بدون عنصر قوي لمنع نشوب الصراع، بما في ذلك القدرة على رصد الصراعات الكامنة وانتشارها المحتمل.

ونوافق على التقييم الوارد في التقرير بأن هناك حاجة إلى اتفاق أمني جديد، ونعتقد أن اتفاقا مثل هذا يمكن، بل وينبغي، التوصل إليه ضمن الثوابت الحالية لميثاق الأمم المتحدة.

ويتطرق التقرير إلى بعض الجوانب الخاصة باستخدام القوة. ونحن نؤيد الجهد المبذول لتحديد معيار مشترك لاستخدام القوة بدون الاضطرار إلى تعديل الميثاق. ولذلك السبب نؤيد الاقتراح بأن يتخذ مجلس الأمن قرارا يحدد المبادئ التي تنظم استخدام القوة. ونعتقد أن من شأن ذلك الاقتراح أن يساعد في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، لأنه سيوفر إمكانية قانونية أكبر للتنبؤ حيال تنفيذ الفصل السابع من الميثاق.

ونتفق مع رفض الإجراءات الوقائية الفردية. ولدى مجلس الأمن سلطة كافية بموجب الميثاق لأن يتخذ إجراءات وقائية. وبطبيعة الحال، نفهم أن الإجراءات الوقائية لا تنطوي بالضرورة على استخدام القوة. وتذكر المادة ٤١ من الميثاق مجموعة من التدابير غير القسرية التي قد يتخذها المجلس، والتي يمكن أن تكون كافية للتصدي للتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

ونرحب على وجه الخصوص بأن التقرير يولي أهمية مركزية لسيادة القانون في مختلف مظاهرها. ونتفق مع الأمين العام على أن المشاركة العالمية في الاتفاقات المتعددة الأطراف تعزز سيادة القانون. وفي ذلك الصدد، نعتقد أيضا أن إنشاء وحدة في الأمانة العامة مخصصة للمساعدة في مجال سيادة القانون توصية إيجابية مشابهة لتوصية تقدم بها وفد بلدي في وقت سابق لتنسيق إجراءات الأمم المتحدة في مجالي سيادة القانون والمصالحة الوطنية.

ولا يخشى وفد بلدي إجراء مناقشة بنّاءة بشأن ”مسؤولية الحماية“ الجماعية الدولية، بل فعلا يتطلع باهتمام إلى ذلك، في حالات وجود انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان أو حالات إبادة جماعية إذا كانت السلطات الوطنية غير راغبة في حماية مواطنيها أو غير قادرة على ذلك. والمسألة لا تتعلق بالاعتراف بالحق في التدخل الإنساني أو قبول ذرائع للقيام بأعمال عدوانية، بل بالإعلان عن التزام دولي يتعين أن يمارسه مجلس الأمن إذا كانت الدول غير قادرة على أن تفعل ذلك في الحالات القصوى. وفي ظل نظام أمن جماعي يواجه تهديدات مترابطة في ما بينها،

ألا تعتبر الإبادة الجماعية تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويجب أن نسأل أنفسنا أيضا: حينما يتعرض عشرات الآلاف من الناس للمذابح وتكون الدول المتضررة غير قادرة على حماية مواطنيها أو غير راغبة في ذلك، ألا نفعل شيئا؟ هل ينبغي للأمم المتحدة أن تظل ساكنة؟ هذا موضوع مهم. ينبغي لنا دائما أن نركِّز بقدر أكبر على مسؤولية منع الإبادة الجماعية أو الانتهاكات الواسعة النطاق بدلا من التركيز على ''مسؤولية الحماية''.

وفي ما يتعلق بآليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، نتفق مع التحليل الذي أورده التقرير بشأن لجنة حقوق الإنسان. إن تلك الهيئة قد فقدت مصداقيتها. وللأسف، مثلما يذكر التقرير، أصبح العديد من الدول أعضاء في اللجنة إما لمهاجمة بلدان أخرى أو لحماية أنفسها من الانتقاد. وفي ما يتعلق بالبدائل المؤسسية، فنحن على استعداد لمناقشة عدة خيارات للإصلاح في ذلك المجال. وأردد ما ذكره المتكلم السابق، ممثل المغرب، أن لدينا وجهة نظر بنّاءة.

ونتفق على أهمية الديمقراطية بوصفها حقا عالميا. ونرحب بإشارة الأمين العام إلى مجتمع الديمقراطيات – المكوّن من قرابة ١٤٠ عضوا في المنظمة – ويتشرف بلدي برئاسته. وهو هيئة على استعداد لبناء الجسور مع الأمم المتحدة لتعزيز المُثل الديمقراطية. وبالمثل، نؤيد الاقتراح الرامي على إنشاء صندوق للديمقراطية في الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان التي تطلبها بغية إرساء ديمقراطياتها أو تعزيزها.

إننا نحتاج على نحو عاجل إلى استعادة أهمية الجمعية العامة بوصفها أسمى هيئة للتداول في الأمم المتحدة. ويجب أن نحسِّن جدول أعمال الجمعية وأساليب عملها. ويمثل زيادة التفاعل بين الجمعية ومجلس الأمن وبين الجمعية والمجتمع المدني تحديا رئيسيا في الوقت الراهن. علاوة على ذلك، يتعين وجود تقسيم أفضل لعمل المنظمة بحيث تضطلع الجمعية العامة التي يكون قد جرى إصلاحها ببعض الأمور التي يتناولها مجلس الأمن حاليا. وفي ما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نعتبر أن اقتراح إجراء تقييمات سنوية على المستوى الوزاري وتحويل الدورات الرفيعة المستوى إلى محفل رفيع المستوى، ينعقد مرة كل سنتين اقتراح سليم.

ويجب أن يمتد الإصلاح أيضا ليشمل الأمانة العامة. فهناك تصور عام بأن الأمم المتحدة لديها مشاكل خطيرة في التنظيم والإدارة والإشراف في مجالات محددة. وعلى الرغم من أن الصورة المنقولة متحيزة عادة أو تبدو فيها المبالغة، لا يسعنا أن ننكر وجود المشاكل وأن هناك حاجة ماسة إلى الإصلاح. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون لدى الأمين العام قدر أكبر من السلطة والموارد لتنفيذ ترشيد الأمانة العامة.

ونتفق مع اقتراح الأمين العام بتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

ولا شك في أن مجلس الأمن يشغل موقعا رئيسيا في هذه الممارسة لإصلاح الأمم المتحدة. وقد شدد بلدي على الحاجة إلى أن يكون المجلس أكثر تمثيلا وشرعية وفعالية. أما بشأن تشكيل مجلس الأمن فتؤيد شيلي زيادة عدد كل من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز فعالية المجلس وشفافيته ومشروعيته.

وقد أعربت شيلي – وتؤكد مجددا الآن – عن تأييدها لأن تحصل البرازيل على مقعد دائم في مجلس الأمن الذي يجري إصلاحه. وفي ذلك الصدد، أعربنا أيضا عن

تأييدنا لبلدان من مناطق أخرى. وعلاوة على ذلك، نؤيد فكرة وجود أكبر للمناطق النامية. وفي ذلك الصدد، لا بد أن نكرر التأكيد على أنه في التقرير الحالي، يبدو أن المنطقة المسماة بالأمريكتين – التي تتجاوز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – في وضع غير مؤات بالمقارنة مع مناطق أخرى. وبالفعل، ففي النموذج ألف، يخصص مقعد إضافي دائم واحد لا غير لمنطقة ''الأمريكتان''، بينما هناك مناطق أخرى مخصص لها مقعدان دائمان إضافيان.

ويجب ألا يتضمن إصلاح مجلس الأمن زيادة في عدد الأعضاء فحسب، ولكن يجب أن يتضمن أيضا إجراءات المجلس وأساليب عمله. وعلى أية حال، نعتقد أنه إذا اتخذنا قرارا بإصلاح مجلس الأمن بحلول شهر أيلول/سبتمبر، يجب أن نضع وبوضوح آلية لاستعراض العضوية من شأنها أن تمكننا من تقييم إسهامات الأعضاء الجدد. ويمكن أن يكون الموعد المعقول لذلك هو عام ٢٠١٥.

وأود أن أختتم بياني بأن أرجو ألا يحيد نظرنا عن أن المستفيدين النهائيين من إصلاح الأمم المتحدة لن يكونوا الدول الأعضاء، بل المواطنون العاديون. ويجب أن نولي اهتماما لمفاهيم ومطالب الناس حيال الأمم المتحدة، بإنجازاتها ومشاكلها، حتى نستطيع أن نفي بالتطلعات إلى السلام والتنمية والأمن على نحو أفضل بكثير.

**السيد موريير** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشارك في تقديم التعازي التي أعرب عنها متكلمون آخرون إلى وفديّ الكرسي الرسولي وموناكو. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة وأن أهنئه على الطريقة التي يوجه بها مناقشاتنا.

تشيد سويسرا بالأمين العام على عزمه على تأكيد دور المنظمة من جديد وتزويدها بوسائل وأدوات تكون أكثر فعالية لتنفيذ مهمتها. إن مقترحات الإصلاح المقدمة في ٢١ آذار/مارس تتسم بالطموح والاتزان والواقعية. وأشكر الأمين العام على رؤيته الواسعة الأفق للتحديات الراهنة، وأغتنم هذه الفرصة لكي أطمئنه على الدعم الكامل من بلدي.

لقد أوصى الأمين العام باعتبار التنمية والأمن وحقوق الإنسان الأهداف الثلاثة الأساسية المتكافلة. وتؤيد سويسرا هذا النهج تأييدا كاملا. وكل من هذه الأهداف مهم بحد ذاته، ولكنها مترابطة أيضا وينبغي السعي إلى تحقيقها بصورة متوازية. وترحب سويسرا على وجه الخصوص بالأهمية التي أولاها الأمين العام لسيادة القانون وحقوق الإنسان، وباقتراحه المبتكر بإنشاء مجلس حقوق الإنسان.

وقد شدد الأمين العام في عدة مناسبات على أن مقترحاته ينبغي أن لا تؤخذ على أنها قائمة مأكولات في مطعم ننتقي ونختار منها ما يروق لنا. وتؤيد سويسرا هذا النهج لأنها تعتقد بأن إحراز تقدم كبير لا بد من أن يتم بصورة متزامنة في مجالات الإصلاح الرئيسية الأربعة.

وفيما يتعلق بالمقترحات الواردة تحت عنوان ''التحرر من الفاقة''، هناك حاجة لتدابير لا في الميادين الاقتصادية والتجارية والاجتماعية فحسب، بل أيضا لضمان الصحة البيئية، ولمنع الكوارث الطبيعية، ولمكافحة الأوبئة، وللاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

إن المجتمع الدولي يجب أن لا يوافق على وضع أهداف إنمائية جديدة؛ بل يجب أن ينفّذ الأهداف المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية، وفي مؤتمر مونتيري الدولي بشأن تمويل التنمية. وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نفي بالتزاماتنا. والمسألة بالنسبة للبلدان الصناعية تتمثل بإضطلاعها بقسطها من العمل المتصل بنوعية وكمية مساعدتها الإنمائية العامة، وحشد المزيد من الموارد المالية، وفتح أسواقها أمام البلدان

النامية. ولكن مما يكتسي نفس الدرجة من الأهمية أن تقوم البلدان النامية بصياغة وتنفيذ استراتيجيات متوائمة مع التنمية المستدامة، وأن تحشد الموارد الوطنية بالقدر الممكن.

وفيما يتعلق بتخصيص المساعدات الإنمائية، لا بد من ملاحظة أن الزيادة التي حدثت مؤخرا في هذه المساعدة قد ساعدت على تعزيز موارد المؤسسات المالية الدولية وتأسيس صناديق عالمية جديدة. ومن المهم أيضا التأكد من إتاحة الموارد الملائمة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة لكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها.

لقد قدم الأمين العام عددا كبيرا من التدابير التي نعتبرها، بصورة إجمالية، ذات صلة ومتوازنة وواقعية. ويجب أن ندرس الآن بصورة تفصيلية هذه التدابير وأن نعمل معا من أجل تنفيذها.

وفيما يتعلق بالمقترحات الواردة تحت عنوان ”التحرر من الخوف“، فإن سويسرا تؤكد من جديد اقتناعها الراسخ بأن أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تنظم استخدام القوة لا تستدعي أي تكييف أو إعادة تفسير. إن نظام الأمن الجماعي الذي أنشأه الميثاق كاف ويتسم بالمرونة اللازمة للتصدي للتهديدات والتحديات الحالية. ويسلِّم الميثاق بالحق الفردي للدول الأعضاء في الدفاع المشروع عن النفس عندما تقع ضحية لهجوم مسلح. وعدا عن حالات الدفاع المشروع عن النفس، فإن الأمر متروك لمجلس الأمن لكي يبت، على أساس الفصل السابع من الميثاق، في التدابير الضرورية لصون السلم والأمن الدوليين.

ويؤكد الأمين العام على حق مجلس الأمن في اللجوء إلى القوة العسكرية إذا كان ذلك ضروريا، بما في ذلك لأغراض وقائية، ولا سيما في حالات الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا السياق، لاحظت سويسرا مع الاهتمام اقتراح الأمين العام بأن يضع مجلس الأمن معايير تحدد الحالات التي يكون فيها التدخل العسكري الجماعي مشروعا. ونتوقع من مجلس الأمن أن يشرك جميع الدول الأعضاء في صياغة تلك المعايير.

إن أحد الاقتراحات التي تتسم بأهمية خاصة هو الاقتراح بإنشاء لجنة بناء السلام التي من شأنها أن تزيل الهوة القائمة في الإجراءات الدولية بين مرحلة حفظ السلام ومرحلة التعاون الإنمائي. وتنادي سويسرا بأن ترفع اللجنة تقاريرها إلى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كليهما. ومن رأينا، فإن اقتراح الأمين العام، الذي تكون التبعية وفقا له متعاقبة، لا يأخذ بعين الاعتبار بصورة كافية ضرورة العمل المنسق بين المجلسين في ميدان بناء السلام، ولا يتكيف مع حقائق الواقع المتعددة الأوجه في البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية. وما زالت مسألة تبعية اللجنة وولايتها في حاجة إلى المزيد من التأمل والعمل.

ويؤيد بلدي أيضا الاستراتيجية الجديدة لمكافحة الإرهاب التي حددها الأمين العام. إن إمكانية وصول المجموعات غير الحكومية إلى أسلحة الدمار الشامل قد زاد إلى حد بعيد من مخاطر الإرهاب ويجبرنا على توطيد النظام الدولي للمراقبة على هذه الأسلحة. وتعتقد سويسرا أن مكافحة الإرهاب لا يمكنها أن تحقق النجاح النهائي إلا إذا احترمت حقوق الإنسان الأساسية. وفي هذا السياق نؤيد اقتراح الأمين العام بأن تقوم لجنة حقوق الإنسان بتعيين مقرر خاص للتحقق من اتساق تدابير مكافحة الإرهاب مع القواعد الدولية لحماية حقوق الإنسان.

إن احترام القانون الدولي، وتعزيز سيادة القانون، وإنشاء الهياكل الديمقراطية، هي عوامل هامة لتحقيق السلم والاستقرار. وترحب سويسرا بالأهمية التي علقها الأمين العام على هذه العوامل وباستعداده لجعلها من بين أولوياته في

الفترة المتبقية من ولايته. وسنناقش مواقفنا بمزيد من التفصيل أثناء المشاورات المكرسة لهذا الموضوع.

أما فيما يتعلق بالتعزيز المؤسسي للأمم المتحدة، وكما ذكرتُ في بداية بياني، فإننا نرحب بشكل خاص باقتراح الأمين العام بإنشاء مجلس حقوق الإنسان بحيث يحل مكان لجنة حقوق الإنسان ويعقد عددا من الدورات خلال السنة. وتدعو سويسرا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنظر بشكل إيجابي في هذه الفكرة ولمناقشة شكلياتها.

وعلى المستوى المؤسسي، تؤيد سويسرا أيضا المقترحات الرامية إلى إعادة تنشيط عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحبذ أيضا تعزيز الإطار المتعدد الأطراف لحماية البيئة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير هيكل أكثر تكاملا، والجمع معا بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والهيئات المنشأة بواسطة المعاهدات، والوكالات المتخصصة.

وفي الختام، تؤيد سويسرا مقترحات الأمين العام بحذف بعض الأحكام العتيقة من ميثاق الأمم المتحدة.

إن مقترحات الأمين العام أذنت ببدء مرحلة جديدة من عملية الإصلاح. وأود الترحيب مرة أخرى باستعداد الأمين العام للإصلاح، ودعوة الدول الأعضاء إلى إجراء حوار بناء حول مضمون هذه المقترحات تحت قيادة رئيس الجمعية العامة، الذي نضع ثقتنا الكاملة فيه.

**السيد باليسترا** (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أحذو حذو المتكلمين السابقين بالتعبير عن تعازينا الحارة للخسارة العظيمة برحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، ورحيل صاحب السمو الأمير رينييه الثالث. وأود أن أعرب عن مشاعر المواساة العميقة لأعضاء بعثتيهما هنا في نيويورك.

إن حكومة سان مارينو لا تملك إلا أن تتفق مع الأمين العام عندما يذكر في مقدمة تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“، إن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات، وأن وقت الكلمات والمناقشات قد مضى الآن، وأننا يجب أن نتحرك نحو الأفعال. وقد ناقشنا كيفية تنفيذ سياسة الإصلاح سنوات طويلة. والآن، بفضل تقرير الأمين العام، والوثائق الهامة الأخرى التي صدرت مؤخرا، نعرف بالضبط ما الذي ينبغي أن نقوم به. وكل ما تبقى لنا أن نفعله الآن هو تركيز جهودنا على كيفية القيام بذلك.

وتوافق سان مارينو أيضا على أن النهج المتبع ينبغي أن يكون شاملا لكفالة رد فعال على جميع التهديدات المترابطة بشكل وثيق التي نواجهها اليوم. ويجب أن لا نستسلم لإغراء إقرار أولويات قد تبدو جذابة في بادئ الأمر لكن سيثبت في نهاية المطاف أنها غير مؤكدة. ولا يمكن تحقيق عالم مسالم ولا تحقيق رفاهية وازدهار شعوب العالم إلا من خلال نهج متكامل قائم على ثلاث ركائز أساسية: التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وإن محاولة تقرير أي من تلك الركائز الثلاث تتسم بأهمية أكبر محاولة عديمة النفع وعقيمة.

رغم أن من الضروري أن نكفل تنفيذ برنامج شامل للإصلاحات، فإننا لا يمكننا أن نضحي بأي مبدأ من المبادئ التي تكمن في صميم التعاون الدولي. لذا فإن جمهورية سان مارينو لا يمكنها أن تقبل التصدع الذي سيسببه إجراء تصويت على إصلاحات أكثر أهمية، خصوصا الإصلاحات المتعلقة بتنقيح الميثاق، داخل المجتمع الدولي. وستكون تلك الإصلاحات، التي سيعترض عليها عدد من الدول الأعضاء، انقسامية وستهدد كلا من مصداقية المنظمة وفعالية إجراءاتها. لذلك لا يسعنا أن نتفق مع الدول التي ترغب في إجراء تلك الإصلاحات بأي ثمن، ونعارض فكرة الأمين العام بأن

إصلاح مجلس الأمن قد يتم اعتماده في نهاية المطاف من دون توافق في الآراء.

وتعقيب عام آخر نشعر بأننا ينبغي أن نقدمه يتعلق بالعلاقة التناسبية بين التوصيات الواردة في التقرير وتنفيذها من جانب الدول الأعضاء. ورغم أن أغلب التوصيات معروضة بصورة واضحة لا لبس فيها، لم يرد ذكر لإنشاء نظام رصد من شأنه على الأقل أن يُعلم الدول بشأن تنفيذ برنامج الإصلاحات. هذه الآلية ستمارس ضغطا على الحكومات وتشجعها على تنفيذ التوصيات المعتمدة.

أول تعقيب محدد ندلي به بخصوص توصيات التقرير يتعلق بالفقرة ٦ (ح) من مرفقه، التي يوصي فيها الأمين العام بأن يتخذ مجلس الأمن قرارا يحدد فيه المبادئ التي تنظم استخدام القوة من قبل المجلس نفسه. وليس واضحا لنا ماذا سيكون الغرض من هذه العملية، حيث أن الميثاق، من وجهة نظرنا، ثابت تماما في تحديد الظروف التي تحكم استخدام القوة والقيود التي تمنع استخدامها. والواقع أن مجلس الأمن لم يتم اتهامه قط، على حد معرفتنا، باستخدام القوة المفرط أو غير الضروري، بل بالعكس بعدم استخدامها عندما كان ذلك ضروريا. إن وضع ترتيبات من هذا النوع قد يزيد من القيود على استخدام القوة في حالات قد يكون استخدامها ضروريا حقا.

إننا نتفق على أن الدول يجب أن تضطلع ”بالمسؤولية عن الحماية“ كأساس للعمل في حالات الكوارث الإنسانية، ولكن دائما على أساس الفهم بأنه، لئن كانت الحماية مسؤولية تعود إلى كل دولة بصورة فردية، فإن ممارسة تلك المسؤولية ممارسة جماعية تظل ضمن اختصاصات مجلس الأمن. هذه هي حصيلة التوصية الواردة في الفقرة ٧ (ب) من مرفق التقرير، التي تتوافق في هذه النقطة مع توصيات الفريق الرفيع المستوى.

وفيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية، نتفق مع الأمين العام في الأهمية التي يوليها لتنشيط الجمعية العامة. وخلال السنوات الأخيرة جرى تنفيذ بعض الإصلاحات في أساليب عمل الجمعية، مما نتج عنه تحسين تلك الأساليب. إلا أن تلك التدابير لم تكن كافية لتمكين الهيئة الأكثر تمثيلا وديمقراطية ضمن الأمم المتحدة من استعادة السلطة التي ينبغي أن تتمتع بها. وإجراء تخفيض شديد في جدول أعمال الجمعية بهدف تركيز اهتمامها على أهم قضايا العصر سيكون الخطوة الأولى والأهم في عملية التنشيط.

إن التوصية بضرورة انعقاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقييم المسائل الملحة تبدو معقولة ومفيدة. وعلى غرار مجلس الأمن، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون قادرا على تقديم رد عاجل، في نطاق اختصاصاته، على التهديدات المفاجئة للتنمية التي تتطلب تعاونا سريعا.

وفكرة إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يحل محل لجنة حقوق الإنسان ينبغي أن تدرس بتفصيل أكبر. وإننا نتفق على أن اللجنة قد فقدت مصداقيتها نتيجة للتسييس الداخلي. ولكن لم لا يكون مجلس حقوق الإنسان أكثر تعرضا من اللجنة لعملية التسييس؟ وحتى لو كان المجلس مؤلفا من عدد أقل من الأعضاء الذين سيتم انتخابهم بصورة مباشرة من قبل الجمعية العامة بدلا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذا يبدو لنا غير كاف لحل مشاكل هذه الهيئة.

تؤمن سان مارينو بأن محكمة العدل الدولية كانت دائما هيئة مهمة بصورة حاسمة، لأن سيادة القانون شرط لازم كل اللزوم للديمقراطية. لذا فإن سان مارينو مستعدة دائما لدعم الاقتراحات لتقوية المحكمة وإجراءاتها. ويذكر الأمين العام في الفقرة ٧ (هـ) من مرفق التقرير إمكانية تقوية

عمل المحكمة، لكنه لا يذكر أي تدابير عملية يمكن اعتمادها لبلوغ تلك الغاية. ويهمنا بشكل خاص أن نعرف أفكار الأمين العام في هذا الصدد.

تلك هي تعقيباتنا الأولية بشأن التقرير. وسيكون لوفدي بالتأكيد مزيد من الآراء خلال المناقشة الموضوعية التي ستعقد في المستقبل.

في الختام، أود أن أشكر الرئيس على الطريقة التي سهل بها المشاورات بشأن التقرير. إن شفافية برنامج العمل ستمكن جميع الوفود المهتمة من المشاركة في المناقشة في كل النقاط التي أثيرت.

**السيد ساردنبرغ** (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن الحزن العميق باسم شعب وحكومة البرازيل على رحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني مؤخرا. وأغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تعازينا بوفاة سمو أمير موناكو رينييه الثالث.

أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للأرجنتين باسم مجموعة ريو.

تؤذن جلسة اليوم العامة، تحت إرشاد الرئيس، ببدء وقت للعمل واتخاذ القرارات بخصوص مستقبل الأمم المتحدة. وإن العزم على مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجه المنظمة والمجتمع الدولي سيوضع على المحك. وأود أن أثني على الرئيس والميسرين للتحضير لمناقشة تستجيب لضرورات الإلحاح وتوازن الأولويات والتشاور الواسع بين الدول الأعضاء.

أود أن أهنئ الأمين العام، وموظفيه أيضا، على الوثيقة الاستثنائية الحافلة بموضوعات متنوعة التي نبدأ النظر فيها اليوم. إن البرازيل تشاطر الأمين العام رأيه بأن الحرية الأفسح – التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية العيش في كرامة، لجميع الشعوب في سائر أنحاء العالم – تعتمد على قدراتنا الفردية والجماعية للدفع قدما بالمثل العليا للتنمية والأمن وحقوق الإنسان بطريقة متضافرة استشرافية. وحسبما بيّن الأمين العام في الفقرة ١٧ من تقريره، ”وما لم يتم النهوض بكل هذه القضايا، لن يتكلل تحقيق أي منها بالنجاح“.

لقد أكدت البرازيل دوما، عبر السنين، على ترابط هذه القضايا. وقد شدد الرئيس لولا في أيلول/سبتمبر في الجلسة العامة الثالثة للجمعية، على أن السلام لن يظهر أبدا من الفقر والجوع. وإذا كان السلام غايتنا، فإن مهمتنا هي بناؤه. علينا أن نعالج أسباب العنف العميقة الجذور بنفس العزم الذي نظهره ضد عملاء الكراهية.

في الأسابيع القادمة، وفقا لبرنامج المواعيد المحدد الذي اعتمدناه، سيخاطب وفد البرازيل بالتفصيل كل جانب من الإصلاح المتعدد الوجوه الذي ينبغي ألا نؤخره أكثر من ذلك. في هذه المرحلة سأوضح على نحو لا لبس فيه آراءنا العامة فيما يتعلق بجوانب كثيرة واردة في تقرير الأمين العام.

وكما يبين التقرير فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مهمة ملحة. إننا، إذ نعد لمؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر، نؤيد تماما التوصيات المتعلقة بتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وأيضا التوصيات المتعلقة بتخفيف عبء الديون والتجارة.

ونحن نُقر بالإشارة التي جرت إلى العمل الذي قامت به إسبانيا وألمانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا في تبين موارد التمويل المبتكرة. ونؤيد تأييدا تاما الدعوة إلى إنشاء مرفق تمويل دولي لدعم التركيز الفوري لصرف الموارد في البداية للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومرفق التمويل الدولي هو إحدى الآليات التي حددها التقرير الأول للفريق الفني المنشور في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ والتي شكلت أساس

المناقشات التي أُجريت في اجتماع القادة العالميين بشأن ”العمل ضد الجوع والفاقة“.

دعوني أؤكد على أن الفريق الفني يعمل بنشاط بقصد صقل تحليلاته المتعلقة بمصادر مبتكرة ممكنة أخرى للتمويل. ونأمل في أن يكون من الممكن، نتيجة عن العمل الذي قام به الفريق، وأيضا في محافل أخرى، من قبيل اللجنة الإنمائية لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي ومجموعة الدول الثماني، النظر في أفكار مفيدة في مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر.

ويُقر تقرير الأمين العام بالدور الذي تؤديه البرازيل وبلدان نامية أخرى في توفير التعاون. ولا تزال البرازيل ملتزمة التزاما قويا بمساعدة بلدان نامية أخرى إلى المدى الكامل من إمكانياتها. ولكن من أجل رفع مستوى التعاون بين بلدان الجنوب ليكون له أثر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي يجب حشد الموارد المالية الدولية.

ولا تزال الحاجة قائمة إلى الحيلولة دون التدهور البيئي ودون استنفاد الموارد الطبيعية. وتبقى البرازيل قوية الالتزام بالتنفيذ الناجح لاتفاقية الإطار للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها. يعتزم وفد بلدي مواصلة مراعاة المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

إن التغييرات في آليات الحكم للمنظومة المالية الدولية تأخرت وقتا طويلا. نحن بحاجة إلى بيئة مالية دولية ومستقرة ومفيدة ومتسمة بقدر أكبر من الديمقراطية تقودنا إلى التنمية. ويجب على البلدان النامية أن تحصل على مشاركة أكبر في عملية صنع القرار التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية.

ويجب أن تنجز جولة الدوحة في وقت لا يكون بعد ٢٠٠٦ وبطريقة تفي بتركيزها الإنمائي. ومن وجهة نظرنا لا يمكن أن ينجز ذلك إلا بالتخفيض الكبير للحواجز التجارية وبتعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق وبإزالة جميع أشكال التشويه التجاري، خصوصا الإعانات للإنتاج والتصدير.

والبحث والتطوير التكنولوجيان ضروريان لتحقيق النمو المستدام الطويل الأجل ولتغيير الظروف المعيشية في العالم النامي. والمساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية حاسمة لبناء القدرة التكنولوجية، وبخاصة في أقل البلدان نموا. والتعاون بين بلدان الجنوب يمكن أيضا أن يؤدي دورا هاما في نشر المعرفة والابتكار اللذين يمكن أن يطبقا مباشرة على المشاكل والقيود الإنمائية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تنفذ سياسات محددة تسهل الوصول إلى التكنولوجيا والتنمية التكنولوجية ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي.

وتخفيض الديون والقدرة على تحمل الدين عنصران رئيسيان آخران لاستراتيجية إنمائية عالمية ناجحة. في حالة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تتفق البرازيل في الرأي أن ثمة حاجة إلى التمويل الذي لا يقوم إلا على المنح وإلى إلغاء الديون بنسبة مائة في المائة. وينبغي الالتفات الدقيق إلى البلدان المتوسطة الدخل – البلدان التي تعاني من عبء الديون الثقيل، الذي يؤدي أحيانا إلى أزمات مالية خطيرة. هذه حالة عدد من البلدان في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك البرازيل. وقامت بلداننا بإصلاحات مؤسسية وقانونية كبيرة، وهي ملتزمة بانتهاج سياسات مالية واقتصادية كلية. والمجتمع المالي الدولي مدعوّ إلى دعم تلك الجهود بالتخفيف الشامل للديون الذي من شأنه أن يتيح لنا ظروفا أفضل نسعى في ظلها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي مجال حقوق الإنسان نعتقد أن ثمة حيزا للتغيير. وساقت البرازيل حججا مؤيدة لوضع تقرير سنوي عن حقوق الإنسان في العالم، يستفيد من المعلومات الموضوعية التي جمعتها الآليات والإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان. وينبغي أن يكون هدفنا تخفيف التسييس الذي يعرف عن معالجة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في لجنة حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة، إنها مصابة به. وتقوية المفوضية السامية لحقوق الإنسان يمكن أن تمنحها قدرة أكبر على وضع مثل ذلك التقرير.

وحقوق الإنسان مسألة مركزية في عملية الإصلاح. وينبغي أن يولى النظر الدقيق لاقتراحات من قبيل إنشاء مجلس لحقوق الإنسان، يمكنه أن يولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أولوية تتفق مع الحاجات الراهنة.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية نرحب بالإشارات المحددة إلى التمويل وإمكانية الوصول، مما قد يسلط الضوء على كيفية تذليل بعض العقبات التي نواجهها الآن، وإلى الحاجة إلى موارد يمكن التعويل عليها والتنبؤ بها على نحو أفضل لتوفير المساعدة للناس المتضررين بحالات الطوارئ المعقدة أو الكوارث الطبيعية. وينبغي أن يجمع مبلغ إجمالي لتوفير المساعدة الإنسانية على أساس الحاجات القائمة وأن يخصص بطريقة غير تمييزية ومتوازنة ومتناسبة. وفيما يتعلق بالوصول تقع على الدول المسؤولية الرئيسية عن إيصال المساعدة إلى سكانها. غير أنه إذا عجزت عن القيام بذلك يجب عليها أن تكفل الوصول الآمن وغير المعاق للأفراد العاملين في المجال الإنساني إلى المحتاجين.

والتهديدات للسلام والأمن تتضمن ليس فقط الحرب والصراع الدوليين فقط، ولكن أيضا العنف المدني والجريمة المنظمة والإرهاب والفقر والأمراض المعدية المهلكة. والمفهوم الجديد للأمن الجماعي يمكنه أن يساعد في توفير الأدوات اللازمة لمواجهة التهديدات المعاصرة الأكثر ضغطا للمجتمع الدولي.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة أقوى أثرا في منع نشوب الصراع وفي تقليل خطر انتشار الحروب عن طريق التصدي لأسبابها الجذرية. يجب أن تكون الوقاية مركزية في جهودنا، ومن شأنها أن تتضمن بالضرورة مكافحة الفاقة وتشجيع التنمية المستدامة.

إن اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام تعبير ملموس لتلك الرؤية. وتؤكد البرازيل منذ وقت طويل الحاجة إلى إيلاء الاهتمام الواجب للعمليات الانتقالية، من السلام الذي يحل بعد انتهاء الصراع إلى السلام المستدام. وننظر نظرة إيجابية إلى الوظائف التي يتوقعها الأمين العام لهذه اللجنة، كما يرد في الفقرة ١١٥ من تقريره. ونعتقد أن اللجنة يجب أن تكون مسؤولة، بقصد جمع أهداف السلام والأمن والتنمية، أمام كل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو متعاقب، رهنا بمرحلة الصراع الذي هو قيد النظر.

ونفس التفكير الوقائي يجب أيضا أن ينطبق على إحدى أشد المسائل إلحاحا في أوقاتنا: الإرهاب. بالنظر إلى إلحاح وبروز تلك المسألة ينبغي للجمعية العامة، التي اختتمت مؤخرا مشروع الاتفاقية بشأن الإرهاب النووي، أن تضاعف جهودها بقصد اعتماد صك دولي شامل لمكافحة الإرهاب.

والتهديد الذي يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية – وهو مشكلة تبدو أنها باقية من عهد سابق – يكمله اليوم تهديدان جديدان: انتشار الأسلحة النووية، مما يتناقض مع القانون الدولي، وخطر وصول جهات فاعلة من غير الدول، وخصوصا الإرهابيين، إلى تلك الأسلحة.

وترى البرازيل أن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير جماعية لحظر جميع أسلحة الدمار الشامل. ولذلك نولي نفس القدر من الأهمية للجهود الرامية إلى نزع السلاح وإلى تلك الرامية إلى عدم الانتشار بينما نحافظ على حق الدول المشروع في الاستعمال السلمي للتكنولوجيات ذات الصلة.

وفي ذلك السياق تؤيد البرازيل القيام بالعمل على أساس المفاوضات والاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة على أساس عملية وضع المعاهدات الراسية والعالمية، بدلا من الالتجاء ببساطة من جانب مجلس الأمن إلى الارتجال والتدابير القسرية. ينبغي عدم المبالغة في تأكيد دور مجلس الأمن في هذه المسائل.

ونؤيد اقتراحات الأمين العام باستعادة التوازن فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بإصلاح الأمانة العامة نتفق في فهم أنه في عمل الأمم المتحدة لا غنى عن وجود أمانة عامة قادرة وفعالة. ونتفق أيضا على أنه يجب تحسين شفافية ومساءلة الأمانة العامة. ولذلك نرغب في استعراض جميع الولايات المنشأة منذ أكثر من خمس سنوات وأيضا الأحكام التي تتعلق بالميزانية والموارد البشرية والتي تعمل الأمم المتحدة بمقتضاها.

وتجب استعادة مكانة الجمعية العامة بصفتها جهاز المنظمة التداولي والواضع للسياسة والتمثيلي الرئيسي. ونؤيد اتخاذ تدابير جريئة بها توجه الجمعية العامة أعمالها وتعجل وتركز عملياتها التداولية وتقوي سلطة الرئيس. ويجب على الجمعية العامة أيضا أن تركز على تناول المسائل السياسية المعاصرة الرئيسية.

وتجب أيضا تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يستطيع أن يؤدي دورا مهما في تنسيق وتنفيذ السياسات وفي رصد ومتابعة الالتزامات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، خصوصا تلك التي سيتفق عليها في أيلول/سبتمبر القادم. ونتفق تماما في الرأي في أن من اللازم القيام بمزيد من استكشاف الوسائل لإجراء حوار رفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن فان المناقشات منذ افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة بينت وجود اتفاق عام على الحاجة إلى إصلاح تلك الهيئة وعلى الطابع الملح لذلك لجعلها تتسم بقدر أكبر من المشروعية والتمثيل والديمقراطية والشفافية. ولن يكتمل أي إصلاح للأمم المتحدة بدون إصلاح مجلس الأمن. وكما بين الأمين العام في تقريره فإنه يجب اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة الهامة قبل انعقاد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن من الأفضل كثيرا أن تتخذ الدول الأعضاء ذلك القرار الحيوي بتوافق الآراء، ”لكن إن تعذر عليها التوصل إلى توافق الآراء، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون ذريعة لتأجيل اتخاذ الإجراء اللازم“ (A/59/2005، الفقرة ١٧٠).

وخلال الدورة الحالية أعربت أغلبية كبيرة جدا من الدول عن تأييدها للإصلاح الذي يتوخى إنشاء مقاعد دائمة وغير دائمة جديدة في مجلس أمن موسع، بما يتفق مع الوصف الذي أورده تقرير الفريق الرفيع المستوى بوصفه النموذج ألف (انظر A/59/565، الفقرة ٢٥٢). وكما هو معروف على نطاق واسع فإن البرازيل تؤيد توسيعا قائما على النموذج ألف. نعتقد أنه لن يجعل المجلس أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي في مجموعه في الوقت الحاضر، ومن هنا أكثر مشروعية، سوى القيام بتوسيع في فئتي العضوية كلتيهما. وينبغي لهذا الإصلاح أيضا أن يتضمن أساليب عمل المجلس وينبغي أن يكون خاضعا للاستعراض بعد عدة سنين.

ومما بعث على تشجيع البرازيل، مع ألمانيا والهند واليابان، الاهتمام والحضور في الاجتماع غير الرسمي للاتصال والتعميم في الأسبوع الماضي فيما يتعلق بعملية

لإصلاح مجلس الأمن. ونتطلع إلى إجراء مزيد من تبادل الآراء في هذا الصدد، منطلقين من الاقتناع بأن هذه الجهود قد تساعد وتكمل مساعي الرئيس التي لا غنى عنها في إرشاد مجموع الأعضاء إلى اتخاذ قرار.

ومما لا شك فيه أننا نعيش في عالم قد تم تحويله من عالم ١٩٤٥. يجب علينا الآن أيضا أن نحول المؤسسات العالمية التي أنشئت آنئذ. الأمم المتحدة هي الإطار المشترك والعالمي الذي فيه تحقق التنمية والأمن وحقوق الإنسان على خير وجه في القرن الحادي والعشرين.

**السيد كومالو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب في البداية عن تعازينا للبعثة المراقبة الدائمة للكرسي الرسولي على وفاة البابا يوحنا بولس الثاني، وأن أعرب عن مواساتنا لإمارة موناكو على فقد صاحب السمو والفخامة الأمير رينييه الثالث.

ونود أن نشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسات لسماع ردود الفعل الأولية على تقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005). ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على التقرير الذي يوفر التوجيه بشأن مسائل هامة كثيرة سينظر فيها في مؤتمر القمة لاستعراض إعلان الألفية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وهو المؤتمر المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وفي نفس الوقت نود أن نؤيد البيانات التي أدلى بها وفد ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ووفد جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ووفد ملاوي باسم المجموعة الأفريقية.

إننا نأتي إلى هذه الجلسة تعززنا القرارات الجماعية والمفصلة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي بشأن كثير من القضايا الواردة في تقرير الأمين العام. وترد هذه القرارات في توافق آراء إزولويني الذي اعتمد في جلسة المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا بإثيوبيا في ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥.

وقبل نشر تقرير الأمين العام قدم إلى نيويورك وفد مكون من وزير خارجية غانا ووزير خارجية نيجيريا والسيد كوناري رئيس مالي السابق، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، لتقديم نسخة من توافق آراء إزولويني إلى الأمين العام. وتوافق آراء إزولويني شامل في استجابته، مما يجعل مهمتنا أسهل في إعادة ذكر الموقف الذي تتخذه أفريقيا فعلا حيال القضايا المعروضة علينا وفي إعادة إلزام أنفسنا بهذا الموقف. بيد أننا نود، لأغراض هذه الجلسة، أن نعلق على بعض القضايا التي يهتم بها وفد بلدي اهتماما خاصا.

مما يسرنا إقرار تقرير الأمين العام بأهمية التنمية بوصفها أحد أركان نظام أمني جماعي جديد. ونتفق مع بيان التقرير بأن لدى العالم الموارد اللازمة للتقليل الكبير للتقسيم القائم بين الأغنياء والفقراء. وفي الحقيقة أن الأستاذ جافري ساكس بين، في تقرير مشروع الألفية، أنه إذا دفعت البلدان المانحة المبالغ المالية التي تعهدت بدفعها في المؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة خلال العقد الماضي بقصد دعم التنمية لأمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأعرب أيضا الأمين العام عن تأييده لجدول أعمال التنمية، الذي نقدره عليه تقديرا كبيرا. ويقر إعلان الألفية بأن المؤسسات والنظم المالية والتجارية الدولية مركزية في إيجاد بيئة مواتية للتنمية ولاستئصال الفقر. هذه المؤسسات المالية والتجارية الدولية تشغل مكانا هاما، بالنظر إلى أنها توفر الموارد للتنمية وإلى كونها جهات فاعلة هامة أيضا في وضع السياسة. ومع سائر منظومة الأمم المتحدة من اللازم أيضا أن تقدم تلك المؤسسات المساعدة للبلدان النامية التي تسعى إلى وضع الاستراتيجيات الإنمائية المقترحة القائمة على

الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أن تلك المؤسسات ينبغي لها أن تعزز دعمها لجميع الجهود التي تبذلها البلدان النامية والتي ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ نسعى لتعزيز التعاون الإنمائي، فإننا نود أن نؤكد أيضا على أهمية إصلاح تلك المؤسسات المالية والتجارية بغية ضمان الشفافية، وإناطة دور أكبر بالبلدان النامية في صياغة السياسات العامة ووضع القواعد.

وتعتبر الطفرة العالمية بشأن التجارة الدولية مهمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويقتضي هذا إحراز التقدم في جولة الدوحة الإنمائية. ويمكن أن يوفر الوصول إلى الأسواق، ولا سيما الأسواق الزراعية، الموارد الهامة التي تحتاجها البلدان النامية لدعم التنمية. إن معالجة القيود المفروضة على الإمدادات، بما في ذلك بناء القدرات، ستمكّن أيضا البلدان النامية من تحسين قدرتها على المنافسة وقدراتها الإنتاجية.

وكما ذكرنا من قبل، فإننا نتوقع من مؤتمر قمة استعراض الألفية أن يركز على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا التي حظيت بالاعتراف في إعلان الألفية. ففي إعلان الألفية، عقد المجتمع الدولي العزم على اتخاذ تدابير خاصة للتصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا والمتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك إلغاء الديون، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا.

ويقر الأمين العام، في تقريره، بأن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما زالت تمثل بؤرة الأزمة الإنمائية، وهي تقصر بشكل خطير عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونود أن نحث المجتمع الدولي على دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تشكل الإطار الإنمائي المستدام لأفريقيا والتي سبق أن اعتمدتها هذه الهيئة بوصفها الإطار الذي تتعامل المنظمة عن طريقه مع القارة. كما نود أن نبرز أهمية الدعم المباشر للتعاون الإقليمي، ولا سيما مشاريع البنية التحتية الإقليمية، مثلما اقترح مشروع الألفية.

كما نرحب بقيام الأمين العام بتركيز الانتباه على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية. وفي معالجة هذه الأمراض ينبغي أن يؤيد المجتمع الدولي نهجا شاملا يركز أيضا على تنمية عموم البنى التحتية الصحية في البلدان النامية. كما يسعدنا أن التقرير قد أبرز أهمية المساواة بين الجنسين والحصول على خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية بوصفهما عنصرا حاسما لتمكين المرأة.

ونرحب بالمقترحات الموسعة التي قدمها الأمين العام في ما يتعلق بإنشاء لجنة لبناء السلام ومكتب دعم بناء السلام لمساعدة البلدان الخارجة من الصراعات. ونعتقد أن التفاصيل الجديدة حول لجنة بناء السلام الواردة في تقرير الأمين العام سوف تُثري المزيد من المناقشات مع الوفود الأخرى بشأن طرائق إنشاء تلك الهيئة. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على اعتزامه تقديم مزيد من التفاصيل حول هذه اللجنة في الأيام القادمة. ونعتقد دائما أن لجنة بناء السلام تضطلع بدور هام في مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على تطوير نهج شامل وطويل الأجل لتهيئة الظروف اللازمة للتعايش السلمي.

كما نؤيد الدعوة التي أطلقها الأمين العام من أجل إرساء علاقة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وفي الختام، نود بأن نذكّر بأنه في توافق آراء إزولويني، أكد الاتحاد الأفريقي على تعزيز الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. وفي ما يتعلق بالجمعية العامة، يعتقد الاتحاد الأفريقي أنه يجب تعزيزها من أجل أن تضطلع بدورها الملائم

بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا وديمقراطية داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجمعية العامة لضمان أن تبقى بصورة أساسية منتدى للحوار الحكومي الدولي. ويعتقد الاتحاد الأفريقي كذلك أنه من الضروري تحسين توازن الاختصاصات والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونعتقد أنه ينبغي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يتمكن من الاضطلاع بدوره بوصفه الآلية المحورية لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ولتمكينه من الاضطلاع بدور محوري في النهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، فقد أعربت أفريقيا عن تفضيلها بأن يكون لها ما لا يقل عن مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة يتم التناوب عليها. وذكر الاتحاد الأفريقي بوضوح أنه يسعى إلى الحصول على مقاعد دائمة تكون دائمة بحق، أي لا تختلف عن المقاعد الخمسة الدائمة الحالية وتتمتع بنفس الصلاحيات والامتيازات، بما في ذلك حق النقض. ويشجعنا أن الأمين العام قد ناشد الدول الأعضاء أن تتخذ قرارا بشأن المسألة الهامة لإصلاح مجلس الأمن قبل أيلول/سبتمبر. ونحن في أفريقيا مستعدون للتعاون مع الوفود الأخرى بشأن هذه المسألة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.